دور المناهج التعليمية فى التنشئة السياسية بعد ثورات الربيع العربى: دراسة مقارنة

د. رضا محمد هلال العجوز *

مستخلص

تسعى هذه الدراسة إلى الاجابة على تساؤل رئيسى هو: ما هي القيم السياسية التي ركزت عليها المناهج الدراسية فى الدول العربية فى عملية التنشئة السياسية؟ وهل تتباين هذه القيم وفقاً للنظام السياسى السائد (برلمانى "ملكى دستورى" / مختلط " يجمع بين الرئاسى والبرلمانى") والمتبع فى الدول العربية؟.. وتعتمد الدراسة على تحليل مضمون المقررات الدراسية لمادة التربية الوطنية في كل من البحرين والأردن والعراق . وقد تم تقسيم الدراسة إلى عدة محاور هى : أولا أولا: الإطار النظرى والمنهجى للدراسة؛ وثانيا: دور التربية الوطنية في التنشئة السياسية بمملكة البحرين؛ و ثالثا: دور مقررات التربية الوطنية والمدنية في الأردن؛ رابعا: محتوى الديمقراطية وحقوق الانسان الدراسية فى المناهج التعليمية بالعراق؛ وخامسا:النتائج والتوصيات الخاصة بتطوير وتحسين محتوى المناهج التعليمية العربية فى دول الدراسة خصوصا والدول العربية عموما بما يعزز دورها فى عملية التنشئة السياسية فى الدول العربية.

كلمات مفتاحية:

التنشئة السياسية– المناهج التعليمية– الدول العربية – ثورات الربيع العربى– الديمقراطية.

Abstract:

This study seeks to answer a major question: What are the political values that the educational subjects in the Arab countries focused on in the process of Political Socialization? And do these values differ according to the prevailing political system (parliamentary "constitutional monarchy" / mixed "combining the presidential and parliamentary") followed in the Arab countries? . The study relies on analyzing the content of the national educational subjects in Bahrain, Jordan and Iraq. The study was divided into several axes: First: The theoretical and methodological framework of the study; secondly: the role of national

* أستاذ مساعد العلوم السياسية بمعهد أكتوبر العالى للاقتصاد – مدينة الثقافة والعلوم ٦ أكتوبر

- Email: redam.helal@gmail.com

education in Political Socialization in the Kingdom of Bahrain; and third: the role of national and civic educational subjects in Jordan; Fourth: the content of democracy and human rights in educational subjects in Iraq; Fifth: The results of the study, In the end, the study presented a set of recommendations and proposals for developing and improving the content of the Arab educational curricula in the study countries in particular and the Arab countries in general, in order to enhance their role in the process of Political Socialization in the Arab countries.

Key Words:

Political Socialization – Educational subjects – Arab countries – Arab Spring revolutions – Democracy.

مقدمـة:

شهدت المناهج الدراسية فى كثير من الدول العربية عموماً ، والدول العربية محل الدراسة على وجه الخصوص، عملية تطوير وتحديث شاملة؛ وذلك تحت تأثير عدة عوامل ومسببات خارجية دولية وداخلية عربية نذكر منها : تأثير الولايات المتحدة الأمريكية التى طالبت من خلال مشروعها الاستراتيجى " الشرق الأوسط الكبير" فى الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ كثيراً من الدول العربية بتطوير وتحديث مقرراتها الدراسية؛ بما يتواكب مع مساعيها لنبذ قيم العنف والتطرف والإرهاب والكراهية وغرس قيم التسامح واحترام الآخر والديمقراطية وحقوق الإنسان – وقدّمت الولايات المتحدة المساعدات الفنية والمالية اللازمة للدول العربية التى طلبت تلك المساعدات؛ للشروع فى تلك العملية التطويرية للمقررات الدراسية(١). علاوة على قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق فى عام ٢٠٠٣ والتخلص من النظام الحكم المستبد للرئيس العراقى آنذاك صدام حسين ووضع دستور جديد للعراق أكثر ديمقراطية وتمثيلا للإثنيات الكبرى – السنة والشيعة والأكراد – فى المؤسسات السياسية التنفيذية والتشريعية ؛ إلى جانب ضمان الحكم الذاتى للمدن والمحافظات الكردية بشمال العراق ؛ وهو ما استتبع بالضرورة تعديل وتطوير المناهج والمقررات الدراسية فى كافة المراحل التعليمية لتضمين كافة هذه التطورات التى ترتكز على تعزيز واحترام الممارسات الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان (٢).

بالإضافة إلى تعرض بعض الدول العربية – ومنها مصر وتونس وليبيا وسوريا واليمن – لثورات وتغيرات سياسية داخلية بين عامى ٢٠١١ و٢٠١٢ أفضت فى بعضها – إلى جانب عوامل أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية– إلى انهيار وزوال النظم الاستبدادية الرافضة لعمليات تطوير المقررات الدراسية ، وقيام عدد من الدول العربية محل الدراسة بإنشاء إدارات ومراكز متخصصة فى عمليات تطوير المناهج الدراسية وتبنى مبدأ التخطيط العلمى فى التطوير والتحديث للمقررات التعليمية، بالإضافة إلى استعانة هذه المراكز والإدارات المتخصصة بالباحثين

والمتخصصين الوطنيين فى عمليات التطوير والتحديث والذين تمّ إيفادهم فى بعثات علمية للخارج فى عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين لهذا الغرض(٣).

أولا: الإطار النظرى والمنهجى للدراسة

١- المشكلة البحثية للدراسة : يهدف الباحث للإجابة على تساؤل رئيسى هو:

ما هي القيم السياسية التي ركزت عليها المناهج الدراسية فى الدول العربية فى عملية التنشئة السياسية؟ وهل تتباين هذه القيم وفقاً للنظام السياسى السائد (برلمانى "ملكى دستورى" / مختلط " يجمع بين الرئاسى والبرلمانى") والمتبع فى الدول العربية؟. . وتعتمد الدراسة على تحليل مضمون المقررات الدراسية في كل من البحرين والأردن والعراق . ويرجع اختيار هذه الدول لعدة اعتبارات أبرزها : اختلاف النظام السياسى الموجود فيها ؛ علاوة على كثرة المطالب فى هذه الدول لادخال إصلاحات شاملة بما فيها تحديث وتطوير المناهج الدراسة وطرائق التعلم ؛ بالإضافة إلى عامل ذاتى يتعلق بتوفر نسخا ورقية من الكتب الخاصة بالمناهج الدراسية فى هذه الدول . كما أنه سيتم الاقتصار على مقررات التربية الوطنية للصفين الأول والثانى فى المرحلة الإعدادية ؛ وذلك نظرا لأن هذه المقررات ثرية المضمون وجيدة التنظيم والعرض، لذا فإنها تعتبر باعثة للعديد من القيم السياسية والاجتماعية والثقافية الأخرى

علاوة على ما سبق؛ السعى إلى حسم الجدل داخل المدارس الاجتماعية والسياسية وبين علماء الاجتماع والسياسة حول : القيم السياسية التى تقوم الكتب والمقررات الدراسية بغرسها فى عملية التنشئة السياسية، وهل هى أداة للتغيير الثقافى والسياسى والسعى إلى الإبداع وتحقيق الابتكارية ؟ أم هل هى أداة للحفاظ على ما هو قائم ثقافيا واجتماعيا وسياسيا، وبالتالى ليس أمامها من خيار سوى تدريب النشء على التكيف والتواؤم مع الثقافة السائدة التى ترسخ للحكم المستبد وانتهاك حقوق الإنسان المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين .

٢- أسئلة الدراسة وفروضها: تسعى هذه الدراسة إلى الوصول إلى إجابات شافية ومقنعة حول :

١) ماهية وظيفة و دور المناهج والمقررات التعليمية فى عملية التنشئة السياسية؟.

٢) مدى إمكان الجمع بين أداة تحليل المضمون الكمي والكيفي للكشف عن القيم والاتجاهات السياسية الرئيسية لعملية التنشئة السياسية المتضمنة في المقررات محل الدراسة؟.

٣) ما هى القيم السياسية عموما وتلك المتعلقة بالممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بصفة خاصة الأكبر فى الوزن النسبى فى محتوى المناهج التعليمية .

وقد تمّ اختيار الصفين الأول والثانى فى المرحلة الإعدادية أو الصفين السابع والثامن فى مرحلة التعليم الأساسى(وفقا للتسمية والتوصيف التعليمى المعتمد فى الدول العربية محل الدراسة) فى دول: البحرين والأردن؛ وفي العراق حيث تم التركيز على مقرر التربية الوطنية أو التربية

للمواطنة فى المرحلة الاعدادية أو المرحلة المتوسطة – وفقا للتسمية والتوصيف المعتمد فى كل دولة – وذلك على اعتبار أن هذه السنوات من أهم سنوات التعليم بصفة عامة فى بناء وتكوين شخصية المتعلمين وإعدادهم وتأهيلهم لتحمل مسئولياتهم الحياتية فى المرحلة العمرية التالية ، علاوة على تكون شخصياتهم المستقلة واعتمادهم على أنساق وأنماط جديدة لصقل قدراتهم العلمية والتعليمية .

ويرجع اختيار هذا المقرر لعدة اعتبارات من أهمها(٤): اهتمام واضعو مناهج التربية الوطنية أوالتربية للمواطنة بالتركيز على غرس عدد من العناصر والركائز الأساسية والتى من أهمها : تاريخ الدولة والإقليم وجغرافيّتها، وحول المقوّمات الحضاريّة الوطنيّة، والعربيّة الإسلاميّة والإنسانيّة. بالاضافة إلى الاهتمام بغرس معاني المواطنة الصّالحة والمتوازنة وأسسها ومتطلّباتها في البعدين الوطنيّ والعالميّ؛ والسعى إلى تمكين الطلاب من امتلاك الوعي والسّلوك المدنيّين الأساسيّين في إطار مبادئ الانتماء والولاء والمشاركة؛ وتلبية الحاجات (المعارف والمبادئ) العلميّة الأساسيّة لفهم البيئة الطّبيعيّة والاجتماعيّة ولاسيما البيئة المحلّيّة بما تحتويها من مؤسسات سياسية وقيم متعلقة بتعزيز الممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٣- الأدوات البحثية للدراسة : يعتمد الباحث على أداة تحليل المضمون الكمي والكيفي للكشف عن القيم والاتجاهات السياسية المتعلقة بالمؤسسات والعمليات والقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ذات الدلالات السياسية المتضمنة في المقرر محل الدراسة وهو: التربية الوطنية؛ وذلك في الصفين السابع والثامن من التعليم الأساسي أو الصفين الأول والثانى الاعدادى وفقا للتسمية والمسار والتوصيف المعتمد فى كل دولة من الدول الثلاث . ولتحليل المحتوى أو المضمون تعريفات عديدة صاحبت تطوره منذ أن ظهر في بدايات القرن العشرين الماضي، ولعل من أقدم تلك التعريفات التعريف الذي يرى أنّ (تحليل المحتوى أسلوب من الأساليب البحثية التي تصف المضمون الصريح لمادة التحليل وصفاً موضوعيًّا ومنظماً وكميًّا) .

٤- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها تسعى لمعرفة رؤية المناهج التعليمية للمؤسسات والعمليات والقيم المتعلقة بالممارسات السياسية الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تبثها في الأجيال الصاعدة في الدول العربية.

كما أنّ هذه الدراسة ستغطي بعض الفراغ الموجود في المكتبة العربية فى فترة مابعد ثورات الربيع العربى حيث إنها فقيرة بمثل هذا النوع من الدراسات المقارنة ، خاصة أنها راعت اختيار دولتان يسود فيهما الحكم الملكى الدستورى هما: البحرين والأردن، واختيار دولة العراق التى تصنف ضمن الأنظمة المختلطة.

٥- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق الهدفين التاليين:

أ- التعرف على أبرز أدوار وصورة المؤسسات السياسية والعمليات والقيم السياسية الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان في المناهج الدراسية لبعض الدول العربية وهى: البحرين والأردن والعراق.

ب- تحليل محتوى ومضمون قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في المناهج الدراسية موضع الدراسة.

و يمكن الإفادة من الهدفين السابقين عند طرح مسابقات أو عروض تأليف كتب مستقبلية للمناهج الدراسية، وذلك بما يساعد المؤلفين ووزارات التربية والتعليم بدول الدراسة على اختيار القيم المناسبة لكل صف دراسي. علاوة على إعادة النظر في الكتب المقررة حاليًا فى الدول محل الدراسة بغرض تطويرها بصورة جزئية من خلال الكشف عن مدى توافر القيم الإيجابية للديمقراطية وحقوق الإنسان سواء تلك التى وردت بصورتها الصريحة أو الضمنية في كتب التربية الوطنية بالصف الأول والصف الثانى الإعدادى أو فى الصفين السابع والثامن فى التعليم الأساسى ببعض دول الدراسة.

٦- الدراسات السابقة : هناك عدد من الدراسات التى قام معدوها بتحليل محتوى ومضمون المناهج والمقررات الدراسية بمراحل التعليم العام والجامعى من مفاهيم وتصورات وأنماط السلوك والعمليات وأدوار المؤسسات السياسية فى تبنى الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان، وبيان مدى اتساق محتوى هذه المناهج والمقررات التعليمية مع المعايير والضوابط الخاصة التى وضعتها المنظمات الدولية المعنية بالتعليم ومناهجه فيما يتعلق بعملية التنشئة السياسية وغرس الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك تحليل مساحات ومناطق الاتفاق بين مضامين هذه المناهج والمقررات مع محتوى ومواد الاتفاقيات الدولية والاقليمية التى انضمت إليها العديد من الدول النامية ومنها الدول العربية خاصة تلك الاتفاقيات المعنية بالممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وأوجه القصور والضعف فى هذه المناهج الدراسية، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات وفقا للموضوعات التى تطرقت إليها:

أ) دراسة عمرو محمد صبحى أحمد عبد الله (٥)؛ يذهب الباحث فى دراسته إلى أن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات سياسية تقوم بوظائف معينة بل تمثل الديمقراطية مجموعة من المعارف و القيم الديمقراطية بالإضافة إلى المشاركة فى الإجراءات الديمقراطية، ومن جانب آخر مثلت ثورة الخامس و العشرين من يناير عام ٢٠١١ فى مصر- من وجهة نظر معد الدراسة - تحديا سياسيا كبيرا فى الحياة السياسية المصرية الأمر الذى ترك تأثيره على الثقافة السياسية للمصريين، ومن ثم ركزت هذه الدراسة على تناول تأثير ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على المعارف السياسية للشباب المصرى ومدى إيمانه بالقيم الديمقراطية و كذا نمط مشاركته السياسية من خلال تتبع التغييرات التى طرأت على هذه المكونات الثقافية قبل و بعد الثورة.

ب) دراسة إيمان سلامة محمود على ([٦])؛ تهدف الدراسة إلى التعرف على فاعلية برنامج إثرائى مقترح فى تنمية ثقافة الديمقراطية لمادة الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسى وقياس فاعلية البرنامج الإثرائى مقترح فى تنمية ثقافة الديمقراطية لدى تلاميذ الصف الأول الإعدادى واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى والمنهج شبه التجريبي واقتصرت الدراسة على إحدى المدارس الإعدادية (مدرسة نوبار الإعدادية بنات) بمحافظة القاهرة وتم تطبيق الدراسة لفصل دراسى كامل.

جـ) دراسة رائد حامد علوان ([٧])؛ هدف هذا البحث إلى تطوير منهج التربية الوطنية فى ضوء أبعاد حقوق الإنسان و أثره فى تنمية التحصيل و التسامح لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة فى العراق. تمثلت عينة البحث من (٩٠) تلميذ من تلاميذ الصف الثالث متوسط من مدرسة الادريسى للبنين فى محافظة بغداد – العراق مقسمين الى مجموعة ضابطة و تجريبية. حيث كان عدد كل منهما (٤٥) تلميذ، و كانت ادوات البحث أختبار تحصيلي و مقياس للتسامح ، و تم إعداد قوائم حقوق الانسان والتسامح و مفتاح تصحيح الاختبار و استمارة تحليل محتوى و بطاقة ملاحظة للمعلم و تصور مقترح. و أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المجموعة الضابطة و المجموعة التجريبية فى التطبيق البعدى للاختبار التحصيلي و مقياس التسامح لصالح المجموعة التجريبية. و قد قدمت توصيات و مقترحات فى ضوء نتائج الدراسة.

د) دراسة محمد عارف ثنيان الشمرى([٨])؛هدف هذا البحث إلى تطوير منهج الدراسات الاجتماعية فى ضوء ثقافة المواطنة و قياس فاعليته فى تنمية مفاهيم الوحدة الوطنية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بدولة الكويت، و لتحقيق هذا الهدف تم إعداد أدوات البحث وموادّه التعليمية التالية: (قائمة أبعاد ثقافة المواطنة، و قائمة أبعاد الوحدة الوطنية، و بطاقة تحليل المحتوى، و اختبار مواقف للوحدة الوطنية)، ثم تمّ إعداد المنهج المطوّر فى ضوء ثقافة المواطنة، و قد تم تطبيق أدوات البحث على عينة البحث تطبيقا قبليا، ثم تطبيق المنهج المطوّر، ثمّ تطبيق أدوات البحث تطبيقا بعديا، و قد توصل البحث إلى فاعلية المنهج المطور فى تنمية مفاهيم الوحدة الوطنية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بدولة الكويت.

يؤخذ على الدراسات السابقة جميعها عدة ملاحظات أهمها: ضعف معالجة أو ندرة التعامل مع محتوى مقرر التربية الوطنية أو التربية للمواطنة والذى أضحى المقرر التعليمى الأكثر اقترابا من تضمينه القضايا والموضوعات المتعلقة بالدبمقراطية وحقوق الإنسان خاصة بعد اندلاع ثورات الربيع العربى وإزاحة القيادات الحاكمة والنخبة المرتبطة بها فى دول تونس ومصر واليمن وليبيا ؛ وتولى قيادات جديدة مقاليد الحكم خلفا لحكام راحلين كما فى حالة كل من البحرين والأردن والكويت والامارات وعمان وهو ما استدعى تعديل مقرر التربية الوطنية للاشارة للتغيير الطارىء فى منظومة الجكم فى هذه الدول وإعادة النظر فى المعلومات والبيانات الخاصة بالحكام السابقين.

بجانب القيام بتدوين التحركات والسياسات الجديدة فى هذه الدول تجاه قضايا وموضوعات الديمقراطية وحقوق الإنسان سواء سلبا برفض الضغوط والتوجهات الدولية والوطنية الداخلية بشأن احترام وتعزيز هذه الموضوعات وبالتالى تجاهل تضمينها بمقرر التربية الوطنية أو ايجابا بزيادة وتجديد وتحديث محتوى هذا المقرر التعليمى الحيوى من هذه الموضوعات والقضايا استجابة وترجمة لرؤية جديدة للدولة تجاه تبنى وتعزيز الممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .

علاوة على ماسبق لوحظ في الدراسات السابقة وغيرها من الدراسات المماثلة التى لايتسع المكان لعرضها التركيزعلى نوعين أو مرحلتين من التعليم هما: الأساسيّ والثّانويّ، ولمّا كان التّعليم الإعداديّ مندرجاً كما هو معروف ضمن التّعليم الأساسيّ، فإنّها عنيت فقط باللتّعليم الابتدائيّ؛ حـــتّى بات التّعليم الإعداديّ ممّا يُشار إليه لَمْحًا.

لذا، اتجه كثير من الدارسين والمتخصصين التربويين والسياسيين إلى تجاهل دراسة المناهج الدراسية فى هذه المرحلة ، والتركيز عوضاً أو بدلاً منها على المقررات والمناهج الدراسية فى المرحلتين الابتدائية والثانوية؛ وذلك إما بدافع مجاراة الواقع الدراسى لمقررات هاتين المرحلتين أو استسهالاً لموضوع توفرت فيه العديد من الدراسات والأدبيات السابقة، على الرغم من تباين حالات الدول العربية محل دراسات الحالة التطبيقية – والتى خرجت فى غالب الأحيان بنتائج مشابهة مع اختلاف أسماء الباحثين والدارسين المتخصصين والدول محل الدراسة. وعملاً على الوقوف على أهمية هذه المرحلة الدّراسيّة تنبغي الإشارة إلى أبرز السمات والمحددات الرئيسية لها ومنها أن التّعليم الإعداديّ يتزامن مع مرحلة إنمائيّة انتقاليّة دقيقة تجمع بين أخريات الطّفولة الثّالثة وبداية مرحلة المراهقة وتكوين الشخصية المستقلة للبنين والبنات (٩).

بالإضافة لماسبق؛ اعتمدت غالبية الدراسات السابقة خاصة المتعلقة بالمقررات التعليمية على القيام بعملية استبيان لرأى التلاميذ والمعلمين لمحتوى المناهج التعليمية والكشف عن مناطق ومواضع الضعف والقصور فى هذه المقررات بناءً على تصوراتهم ومعتقداتهم الذاتية(١٠)؛ والتى قد لاتتوافق بالضرورة مع المعايير والضوابط التى أقرتها المنظمات الدولية والإقليمية فى مواثيقها واتفاقياتها الدولية المعنية بحقوق الإنسان. كما تناول بعضها مقررات ليست وثيقة الصلة والارتباط بالديمقراطية وحقوق الإنسان حيث انحصرت هذه المناهج فى اللغة العربية والدراسات الاجتماعية والتربية الدينية واللغة الأجنبية – وهو ما تسعى هذه الدراسة للخروج منه بالتطبيق على مقرر أو منهج التربية الوطنية المرتبط والأكثر اقترابا من عملية غرس الممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. علاوة على تركيز من الدراسات السابقة على تحليل مضمون المناهج والمقررات الدراسية فى المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية؛ وبالتالى ندرة الدراسات الخاصة بتحليل مضمون المناهج والمقررات الدراسية الخاصة بالمرحلة الإعدادية والتى تعد الأهم والأفضل – وفقا لقرارات وتوجهات منظمة الأمم المتحدة

للثقافة والعلوم والفنون (اليونسكو) – لعملية غرس المفاهيم والقيم المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان([١١]) .

٧- مفاهيم الدراسة (تعريف وتحديد إجرائى) :

تشتمل هذه الدراسة على مجموعة من المفاهيم أو المصطلحات التى يتعين توضيح مضمون ومحتوى كل منها بطرح أو تقديم تعريف إجرائى لها يتجاوز الخلافات والاجتهادات الكثيرة التى قدمها أساتذة وباحثون متخصصون فى الدراسات السياسية عموما والدراسات المتعلقة بالسياسات المقارنة والتنشئة السياسية بصفة خاصة ؛ وهو ما سيتم تناوله على النحو التالى:

١- التنشئة السياسية (التعريف والمكونات والأدوات): ظهر هذا المصطلح لأول مرة في عام ١٩٥٩ في كتاب حمل عنوان (التنشئة السياسية) لمؤلفه هربوت هايمان ([١٢])؛ وهناك العديد من التعريفات للتنشئة السياسية التى يمكن لنا من خلالها استنتاج أنّ التنشئة السياسية هي تنمية معايير وقيم محددة من قبل النظام السياسي في عقول مواطنيه، وذلك باستخدام وسائل مختلفة، وهذه الوسائل يتعرض لها أو يلجأ إليها المواطن طوال فترة حياته وتعمل على ترسيخ تلك القيم والمعايير حتى يتقبل عمل النظام من جهة، ويستمر النظام بالبقاء والاستمرار من جهة أخرى([١٣]). ومن أبرز أدوات التنشئة السياسية : الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية والعسكرية والأهلية التطوعية. وتمارس المدرسة دورها فى عملية التنشئة السياسية بعدة أدوات منها : المناخ المدرسى والطقوس المدرسية والمناهج التعليمية وأساليب المدرسين فى التدريس وإدارة الفصل ([١٤]) . وارتباطا بموضوع الدراسة يهتم النظام التربوي والتعليمي بتلقين الفرد المقررات الدراسية التي تساعده على زيادة وعيه وتعليمه القراءة و الكتابة والحساب، وتعويده على الفهم و الحفظ؛ فتخلق منه شخصاً متعلماً، يستطيع أثناء وبعد إنهاء دراسته التعرف على مدركات الأمور من حوله. ومن خلال تلك المقررات والمناهج تتم تنشئة الطلاب سياسياً ، فمع تطور المراحل الدراسية تتطور المفاهيم والقيم والأحداث السياسية في تلك المناهج؛ لتتماشى مع بعضها البعض في نسق تعليمي متكامل، ولتواكب النمو العقلي والمعرفي للطالب .

وترتكز تنشئة الطلاب سياسياً على مقررات معينة أكثر من غيرها ، فمثلاً منهج التربية الوطنية (أو التربية القومية) ومنهج التاريخ يكون غالباً أثرى من غيره في القيم والمعتقدات السياسية، ويمكن أن نضيف له أيضاً مناهج اللغة العربية والتربية الدينية ، وتحمل المقررات مضامين تستهدف خلق مواطنٍ صالحٍ يهتم بقضايا وطنه ، أو تتضمن ما يساعد على الترويج لأيدولوجيا معيّنة أو مذهب معيّن، ويخلع الشرعية على النظام السياسي، وقد تجمع المقررات بين النوعين ([١٥]) . لذا لا زالت المناهج الدراسية تقوم بالدور الأساسي في المدرسة في عملية التنشئة، وتخلق القيم التي سوف تحملها الأجيال الصاعدة ، حيث تؤثر تلك القيم على سلوكيات ومعتقدات تلك الأجيال([١٦]) .

إنّ مضمون المفردات ليس له دور أو تأثير على التنشئة السياسية فحسب بل إنّ طريقة تدريس المناهج وأسلوبها تؤثر أيضاً على الطلاب ، ويشير الدكتور محمود أحمد مرسي إلى ذلك بقوله: " إنّ التعليم الذي يعتمد على السرد والتلقين من شأنه خلق نسخ مكررة من الشخصيات ، ولكنه يعجز عن خلق إنسان مبدع قادر على التفكير المستقل والمحاكاة الموضوعية (١٧).وعند وضع المنهج الدراسي يدرس مؤلفوه الثقافة الاجتماعية والسياسية والحالة الاقتصادية السائدة ، لمعرفة القيم التي سوف يتم صياغتها عبر الصور والرسوم والموضوعات الدراسية والأسئلة، كما أنّ رغبة النظام السياسي في تغيير القيم السياسية السائدة { نتيجة تُغير نظام الحكم مثلاً} سوف يدفعه إلى تغيير المناهج الدراسية لضمان بقائه واستمراره (١٨).

ومن أبرز القيم السياسية أو المنظومات القيمية السياسية التى يرمى واضعو المناهج الدراسية لتضمينها فى المقررات التعليمية عموما وفى مقرر التربية الوطنية أو التربية للمواطنة بصفة خاصة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتى يمكن توضيح أبعاد ومكونات ومضامين كل منها على النحو التالى :

أ- الديمقراطية : يعد مفهوم ومصطلح الديمقراطية من المفاهيم المحورية أو الرئيسية فى العلوم السياسية عموما وفى علوم السياسة المقارنة والاجتماع السياسى والسياسات العامة بصفة خاصة؛ على غرار مصطلح أو مفهوم "النمو الاقتصادى" فى العلوم الاقتصادية . لذا لم يكن من المستغرب كثرة التعريفات التى قدمها الباحثون والمتخصصون لهذا المصطلح والتى عكست التوجهات الثقافية والعقائد والأيديولوجيات السياسية والفكرية لهم من ناحية ؛ علاوة على الاتساق والتوافق مع الأهداف والغايات النهائية المطروحة لها . يجدر التنويه إلى أننا لن نسعى إلى عرض هذه الاجتهادات التى لايتسع المقام لتقديمها لذا سكتفى ببيان المشترك والمتفق عليه بين هؤلاء المتخصصين والباحثين والتى من أهمها ما يلى :

- ربط الديمقراطية " الحقيقية " بحقوق الإنسان؛ فوفقا لأحد الباحثين تعد الدولة ذات نظام ديمقراطى حقيقى عندما " تضمن حقوق الإنسان الأساسية لجميع المواطنين مثل حرية التعبير والتجمع والدين والحق في محاكمة منصفة؛ علاوة على ضمان حقوق الأقليات" (١٩)؛ ويرى أنصار هذا التوجه أن " الديمقراطية قوية بقدر الحماية التي تتيحها لمواطنيها الأضعف"(٢٠) .

- اعتماد الديمقراطية على مجموعة من التفاعلات التبادلية بين المؤسسات السياسية والمواطنين لاقامة المجتمع الديمقراطي الذى يتسم بوجود مستوى مرتفع ومتزايد من المشاركة السياسية ؛ وانتشار التنظيمات السياسية والاجتماعية الفاعلة ؛ وحرية تداول المعلومات والبيانات ؛ وسيادة وتطبيق القانون على الجميع بدون تمييز ؛ وفاعلية أدوات وأجهزة المساءلة والرقابة ؛ وتوزيع السلطات بين المؤسسات السياسية وعدم احتكار الصلاحيات الخاصة باتخاذ القرار وتكوين أنماط التضامن الاجتماعي والسياسي الذي يحميهم من الحكام المستبدين(٢١).

على ضوء ماسبق ؛ يرى الباحث أن الديمقراطية منظومة سياسية وفكرية تشتمل على ثلاثة أو عناصر رئيسية هى([٢٢]) : أ) المؤسسات السياسية والتى تعد ركيزة نشاط وحيوية النظام السياسى فى الدولة وتضم الأجهزة والسلطات التنفيذية والأجهزة والمؤسسات التشريعية وهيئات ومؤسسات السلطة القضائية بالإضافة إلى أجهزة ومؤسسات الأمن والجيش والهيئات المستقلة من قبيل وسائل الاعلام . ب) القيم السياسية والتى تحدد حقوق واختصاصات وحريات المواطنين المنصوص عليها فى الاتفاقيات الرئيسية والأساسية الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وآليات إعمال وتنفيذ أو تمكين الأفراد والجماعات من التمتع بها([٢٣]). جـ) الشعب أو المواطنون والذى يعد صاحب السلطة الأصيل فى تشكيل المؤسسات السياسية وتحديد اختصاصاتها وسلطاتها ؛ وأيضا هو الجهة الوحيدة التى تتولى آليات وطرق وضع وتفعيل القيم السياسية المتعلقة بحقوق الإنسان .

توافق علماء السياسة على أنه يجب أن تتضمن المنظومة الديمقراطية فى جميع الدول الديمقراطية مؤسسات قوية تحمي المواطنين ومصالحهم من الممارسة التعسفية لأفراد السلطة السياسية ؛ والتى يتعين توافر عدة اشتراطات فيها من أبرزها العمومية والاستقلال والتجديد فى ممارساتها والعاملن فيها وعدم خضوعها لسيطرة الحاكم ونزاوته ورغباته الشخصية . بالاضافة إلى دور الشعب فى مباشرة واستخدام كافة السلطات والصلاحيات فى تشكيل المؤسسات السياسية واختيار القائمين أو العاملين فيها؛ وبالتالى عدم تغول الحاكم فى اختصاصاته وأدواره على الشعب صاحب السلطات الأصيل فى النظام السياسى. علاوة على الانتشار الافقى والرأسى للقيم السياسية الرئيسية المقننة لعمل المؤسسات السياسية وتفاعلها مع مطالب وحقوق وحريات الأفراد والجماعات و هو ما يستدعى وجود صحافة مستقلة ونظام للاتصال الجماهيري، والأهم وجود نظام تعليمي فاعل يدعم الفهم المدني والقيم المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية لحقوق الإنسان .

ب- حقوق الإنسان : يقصد بها " مجموعة الحقوق والحريات المقررة والمحمية بمقتضى المواثيق الدولية والإقليمية لكل كائن بشرى في كل زمان ومكان ، منذ لحظة الإقرار بوجوده بوصفه كائنا حيا وحتى ما بعد وفاته، والتي تلتزم الدول بإقرارها وضمانها وحمايتها علي أراضيها" ([٢٤]). ويأتي في مقدمة الصكوك والاتفاقيات الدولية التي تشمل مختلف حقوق الإنسان والحريات الأساسية ما يطلق عليه "الشرعة الدولية لحقوق الإنسان" والتي تشمل : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فى عام ١٩٤٨، والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان فى عام ١٩٦٦: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويضاف لماسبق اتفاقية حقوق الطفل ؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعلى المستوى الإقليمى العربى هناك على "الميثاق العربي لحقوق الإنسان/المعدل" الذي اعتمدته القمة العربية في تونس في مايو ٢٠٠٤ . وقد انضمت غالبية

الدول العربية ومنها البحرين والعراق والأردن وهى الدول العربية الثلاث محل دراسات الحالة . وتضم قائمة حقوق الإنسان محل تحليل المضمون فى مقرر التربية الوطنية فى الدول العربية الثلاث مايلى([٢٥]) :

١) الحقوق والحريات المدنية والسياسية وتشمل: حقوق المرأة والأسرة؛ وحقوق الطفل؛ والحق في الحياة؛ وحظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والحق فى الحرية والأمان الشخصى؛وتنظيم ظروف الاحتجاز الإنسانية؛ وحرية التنقل والسفر والعودة؛ وحقوق الأجانب؛ والحق فى المحاكمة العادلة؛والحق فى احترام الحياة الخاصة؛ وحرية الفكر والاعتقاد؛ وحرية الرأي والتعبير؛ والحق فى التجمع السلمى؛ وحرية تكوين الجمعيات؛ والحق في المشاركة في تسيير الشئون العامة؛ والحق في المساواة أمام القانون؛ وحقوق الأقليات .

٢) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: هى مجموعة الحقوق التى وردت فى العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذى صدر فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ ؛ والتى تضم: الحق فى العمل؛ والحق فى شروط عمل عادلة ومرضية؛ والحق فى تكوين النقابات والاشتراك فيها ؛ والحق فى الضمان الاجتماعى؛ وحماية الأسرة والأمهات والأطفال والمراهقين؛ وحق كل شخص فى مستوى معيشى كاف له ولأسرته؛ والحق فى الصحة والسلامة الجسدية؛ والحق فى التربية والتعليم؛ وكفالة إلزامية ومجانية التعليم الابتدائى؛ والحق فى المشاركة فى الحياة الثقافية وحرية البحث العلمى.

٣- التربية الوطنية أو التربية للمواطنة: هو مقرر أو منهج دراسى يتم تدريسه فى الصفين الأول والثانى فىالمرحلة الإعدادية أو فى الصفين السابع والثامن من مرحلة التعليم الأساسى فى بعض الدول العربية . ويستهدف هذا المقرر أو المنهج التعليمى تحقيق القيم والمبادئ والأفكار التي يتضمنها الإطار الأيديولوجي الديمقراطي للمجتمع عن طريق غرسها في الأفراد، وتهيئة اتجاهاتهم وتشكيل سلوكهم بناء عليها، وعن طريق وضع المحتوى أو المضمون والمواقف التربوية والتعليمية الصحيحة لضمان هذا التشكيل([٢٦]). وقد لوحظ قيام غالبية الدول العربية ومنها الدول الثلاث محل هذه الدراسة بالتوكيد على أن فلسفتها فى وضع وتدريس هذا المقرر ترمى إلى تنمية الوعي السياسي والمشاركة السياسية لدى المواطنين، وتعزيز قيم الديمقراطية والحرية والمواطنة والتسامح، وقبول الآخر من أجل تحقيق التحول الديمقراطى على أسس سليمة؛ والعمل على تأصيل الديمقراطية في نفوس الطلاب، وإكسابهم المعلومات، والمعارف، والقيم الأخلاقية، والاتجاهات السليمة، التي تساعد على تعميق روح الانتماء للمجتمع والوطن([٢٧]).

كما تضمنت دساتيركثير من البلدان العربية ومنها الدول محل الدراسة مواد خاصة بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛ علاوة على إفراد مواد محددة بمنع التمييز بين المواطنين بسبب الدين والجنس واللغة والوضع الاجتماعى ؛ بالإضافة إلى

اضفاء وإسباغ الحماية والتعزيز لحقوق بعض الفئات ومنها المرأة والطفل وذوى الاحتياجات الخاصة([٢٨]).

ثانيا: دور التربية الوطنية في التنشئة السياسية بمملكة البحرين([٢٩])

١- مقرر التربية للمواطنة للصف الأول الإعدادي:

توصيف المقرر: يندرج المقرر تحت عنوان "التربية للمواطنة للصف الأول الإعدادي" . قام على تأليف المقرر كل من الأستاذ ناجي هاشم الهاشم – اختصاصي مناهج المواد الاجتماعية للتعليم الأساسي، الدكتور زياد عبد العزيز المدني – خبير تربوي بإدارة المناهج، الأستاذة اعتدال عبد الكريم دباس – اختصاصية مناهج التربية الأسرية ، الأستاذ عبدالله خليفة الكعبي– معلم أول بمدرسة طارق بن زياد الإعدادية للبنين، الأستاذة فضيلة ميرزا البحراني – معلمة أولى بمدرسة الدية الابتدائية الإعدادية للبنات، وقام على المراجعة الأستاذ خالد عبد الله الخاجة –الاختصاصي الأول لمناهج المواد الاجتماعية الإنسانية للتعليم الثانوي([٣٠])، تناول المقرر الموضوعات التالية: المجتمع البحريني من حيث تحليل عناصر المجتمع البحريني وصفاته، وتطور المجتمع البحريني باستعراض مراحل التغير الاجتماعي في مملكة البحرين و تأسيس الدولة الحديثة في البحرين ، وجرى تخصيص فصل كامل للحديث عن سيرة ومسيرة الملك حمد بن عيسى آل خليفة من حيث مرحلة ولاية العهد والسنوات الأولى في الحكم، بينما عرض الفصل الرابع لجهود الملك حمد بن عيسى آل خليفة فى مواكبة البحرين لعملية النهضة الحديثة وأهمّ الإنجازات التى تم تحقيقها فى هذا الشأن ومن أبرزها المشروع الإصلاحي والمسيرة الديمقراطية في البحرين فى عهده ، وإرساء دولة القانون وحقوق الإنسان فى الفصل السادس والأخير والذى اشتمل على حقوق الإنسان في الإسلام والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والحقوق والواجبات وعلاقات مملكة البحرين التعاونية الدولية([٣١]) .

السلطة والشعب:

الجدول الخاص بقيم السلطة والشعب وتكراراتها

فئات التحليل	التكرار
صورة الحاكم ورموز السلطة العامة	٣٠
مؤسسات الدولة	١٦
دور الشعب أو قوى أو فئات المجتمع	٢

من الجدول المبين نجد أنّ صورة الحاكم ورموز السلطة العامة أخذت جلّ الاهتمام، تلاها الاهتمام بمؤسسات الدولة، ثم حلّ ثالثاً الاهتمام بدور الشعب أو قوى وفئات المجتمع. ومن تحليل ما تضمنه المقرر من قيم خاصة بالسلطة والشعب نجد أنّ:

صورة الحاكم ورموز السلطة العامة: ورد في المقرر صورة لرئيس الوزراء البحريني وهو يتسلم ميدالية ابن سينا الذهبية من اليونسكو، كما أشير في المقرر إلى حكم آل خليفة في البحرين وتاريخه، حيث أشير إلى سمات العائلة الحاكمة وهى([٣٢]): قدرة الأمراء من آل خليفة على تخير أساليب الحكم التى تخدم البلاد، الانسجام داخل العائلة الحاكمة الناتج عن إيجاد الحلّ المناسب لولاية العهد، السير بالبلاد نحو مزيد من التطور والانصهار؛ مما يفسّر الاستقرار السياسي والاجتماعي، انفتاح العائلة الحاكمة، وعلاقات الولاء، والترابط الاجتماعي والديني، بينها وبين الأهالى (الصفحات ١٥، ١٨ من المقرر)([٣٣]).

كما ورد في المقرر أنّ النهضة الشاملة في البحرين منذ عام ١٩٧١، قادها المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة والذي حقق إنجازات سياسية واقتصادية وتنمية بشرية، كما وردت صورة للأمير الراحل وهو يتسلم أول دستور للبلاد عام ١٩٧٣م، كما وردت صورة لسمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وهو يضع حجر الأساس لتشييد مصهر الألومنيوم (ألبا) عام ١٩٦٩م، كما أشير في المقرر إلى إنجازات الملك حمد بن عيسى آل خليفة أثناء ولايته للعهد، حيث إنه وضع اللبنات الأولى لقوة دفاع البحرين، وأشرف على وضع الخطط والانخراط فى إعداد أبناء الوطن في سلك العسكرية، ووضع البرامج لتدريبهم داخل البلاد وخارجها، وعمل على توفير كافة المعدات والتجهيزات والمباني الإدارية ومباني التدريب والإشراف المباشر على تنفيذ هذه الخطط والبرامج؛ لتحقيق الأهداف السامية والعظيمة التي جنّد جلالته نفسه لإنجازها([٣٤]).

كما وردت في المقرر صورة للشيخ حمد وهو ولي للعهد، كما أشير في المقرر إلى اعتماد جلالته الشفافية وتبادل الرأى كأساس لأسلوب حكمه، كما وردت صورة وهو يحمل وثيقة العمل الوطني (الصفحات ١٩، ٢٠، ٢١ من المقرر)، كما وردت صورة في المقرر لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة أثناء التوقيع على نتيجة الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني([٣٥]).

كما تمّ تكليف الطلاب بإعداد ملف يتضمّن صوراً ووثائق، تبين النهج الذى وضعه جلالة الملك ترسيخاً لشئون البلاد وإداراتها، كما تمّ تكليفهم بكتابة بحث في ما لا يزيد على صفحة واحدة حول المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، كما تمّ تكليفهم بجمع بعض المقالات التى تنشر في الصحف اليومية عن المشروع الإصلاحي ومناقشتها مع الزملاء في الصف (الصفحتان ٢٢، ٢٣ من المقرر)([٣٦])، كما أشير في المقرر إلى أهم الإنجازات التى حدثت في عهد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة : في المجال السياسي ثم إقرار التعديلات

الدستورية، والاستفتاء على ميثاق العمل الوطني وتأسيس المحكمة الدستورية وإجراء الانتخابات للمجالس البلدية والنيابية، وفى المجال الاقتصادي إنشاء وتنفيذ عدد من المشاريع الكبرى كإنشاء مرفأ البحرين المالى ، وجزر أمواج، وتنويع مصادر الدخل وغيرها، وفى المجال البشرى تطوير الرعاية الصحية، والخدمات التعليمية، والإسكان، والعمل، والتدريب، وتوفير الرعاية الاجتماعية (٣٧).

مؤسسات الدولة: أشير في المقرر إلى انتشار المؤسسات الاجتماعية حيث تعاضدت الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية في مختلف مجالات الحياة، أهمها الضمان الاجتماعي، ورعاية ذوى الاحتياجات الخاصة، والمسنين، والشباب والرياضة، والتوجيه والإرشاد، كما ورد في المقرر صورتان إحداهما "لدار يوكو لرعاية الوالدين"، والأخرى "لبيوت الشباب في مملكة البحرين"(٣٨).

كما أشير في المقرر إلى حرص مملكة البحرين على تحسين الخدمات الصحية وسط إستراتيجية متكاملة للنهوض بالموارد البشرية، حيث قامت وزارة الصحة بإنشاء العديد من المستشفيات والمراكز والقيادات الصحية، كما قامت بدعم القطاع الخاص وتشجيع زيادة استثماراته في قطاع الخدمات الصحية، وقد ارتفع عدد المؤسسات العلاجية الحكومية والخاصة، وتعدّدت خدماتها مثل: خدمات الولادة، وطب العيون، والطب النفسي، والأمراض الجلدية، وغيرها. وبعدّ مجمّع السلمانية الطبي أهمّ تلك المؤسسات العلاجيّة في المملكة (الصفحة ١٦ من المقرر)(٣٩)، كما ورد في المقرر دور المؤسسة العامة للشباب والرياضة، والأندية، والمراكز الشبابية التابعة لها، من خلال العمل على استثمار طاقات الشباب وتوجيهها إلى ما هو مفيد ونافع، من خلال تنظيم البرامج الرياضية والنشاطات الشبابية. كما وردت في المقرر صورة لمقر وزارة الإسكان، والأشغال وكذلك دور الوزارة في بناء العديد من الوحدات السكنية، وتسهيل إعطاء المواطنين القروض الميسرة (صفحة ٢٧ من المقرر). ومن المؤسسات المذكورة في المقرر مجلس الوزراء ويتألف من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء، يمثلون وزارات المملكة ، ويتمّ تعيين هذا المجلس بأمر ملكي ، ومجلس الشورى ويتألف من ٤٠ عضواً يعيّنون بأمر ملكي، ومجلس النواب يتكوّن من ٤٠ عضواً، يتمّ تشكيله عن طريق الانتخاب العام السرى المباشر، ويقوم بسنّ القوانين، والرقابة العامة على أعمال الدولة، والسلطة القضائية، وتتولاها المحاكم(٤٠).

ثالثاً فيما يتعلق بدور الشعب أو قوى وفئات المجتمع، فقد ورد في المقرر أنّ الشعب البحريني شعب واحد متماسك الأفراد في قراه ومدنه، ويتمتع بالحرية والأمن، ويعمل على تقوية روابط التضامن والمساواة، وعلى تحقيق تقدّم بلده وازدهارها (صفحة ١٠ من المقرر)، كما أشير في المقرر إلى أنّ على المواطن أن يعي أنّ احترام القانون يحفظ حقوق الجميع (٤١).

جدول فئات الديمقراطية وحقوق الإنسان

فئات التحليل	التكرار
الديمقراطية والمفاهيم المرتبطة بها	١٦
حقوق الإنسان والمفاهيم المرتبطة بها	٤٠

من الجدول المبين نجد أنّ قيم حقوق الإنسان قد شغلت حيّزاً من الاهتمام أكبر من قيم الديمقراطية. ومن تحليل ما تضمنه المقرر من قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان نجد:

قيم الديمقراطية : ورد في المقرر أنّ المجتمع البحريني مجتمع متضامن يدعم الحرية (صفحة ١٢ من المقرر)([٤٢])، كما أشير في المقرر إلى اعتماد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة الشفافية وتبادل الرأى كأساس للحكم، كما أكّد أنه سوف يحمل لواء نهج والده الذى لا يميز بين أبناء الوطن الواحد في اختلاف الأصول والمذاهب، ولا ينظر إلّا لصدق الانتماء الوطني، وروح المواطنة التى تريد الخير للبحرين وأهلها كافة، كما أشير في المقرر إلى أنه بعد أن تمّ إجراء الاستفتاء الشعبى العام على المشروع في ١٤، ١٥ فبراير ٢٠٠١م، وبلغت نسبة الموافقة ٩٨,٤%، بدأت منذ ذلك اليوم مرحلة جديدة من العمل الوطني القائم على تطبيق الديمقراطية والعدل والمساواة. وتعدّ الوثيقة دليلاً للحياة السياسية الحديثة في مملكة البحرين([٤٣]).

كما أشير في المقرّر على لسان جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة أنّ الهدف من التعديلات الدستورية على دستور مملكة البحرين هو تحقيق المزيد من المكاسب والحريات([٤٤]). ومن بين التعديلات تعزيز الشفافية في كافة إدارات الدولة، حيث استحدث الدستور المعدّل للعام ٢٠٠٢، ديواناً للرقابة المالية، وآخر للرقابة الإدارية (الصفحات ٢١-٢٣ من المقرر)([٤٥])، كما ورد في المقرّر أنّ من إنجازات الملك حمد بن عيسى آل خليفة في المجال السياسي تأسيس المحكمة الدستورية، وإجراء الانتخابات للمجالس البلدية والنيابية (صفحة ٢٣ من المقرر)([٤٦]).

كما وردت الإشارة في المقرر إلى الخطوات البناءة التى خطتها البحرين نحو الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية، والإشارة إلى المبادرات الإيجابية التى أطلقها جلالة الملك حمد بن عيسى لتطوير حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية، كما أشير إلى أنّ من مقوّمات دولة القانون : وجود الدستور والفصل بين السلطات، والاعتراف بحقوق الأفراد وحرياتهم، وخضوع السلطات للقانون، كما ورد في المقرر نصّ المادة (١) (د): "نظام الحكم في مملكة البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب، مصدر السلطات جميعاً. ومن مزايا مبدأ الفصل بين السلطات ضمان احترام مبدأ سيادة القانون وحماية الحريات([٤٧]).

قيم حقوق الإنسان: ورد في المقرر جزء من المادة الثانية من قانون التعليم البحريني " التعليم حق تكفله المملكة لجميع المواطنين" (صفحة ١٤ من المقرر)([٤٨])، كما تمّ التأكيد في المقرر على

حقوق المرأة في العمل، والانتخاب وغيره، وذلك في الميثاق الوطني، ودستور مملكة البحرين (صفحة ١٧ من المقرر)، كما أشير في المقرر إلى أنّ التعديلات الدستورية على دستور مملكة البحرين تضمنت منح المرأة كافة حقوقها السياسية وإتاحة الفرصة أمامها؛ للمشاركة في شئون الحياة العامة (صفحة ٢٣ من المقرر)، كما ورد في المقرر نص المادة (١) فقرة- أ- من دستور مملكة البحرين أنّ للمواطنين، رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها الانتخاب والترشيح (الصفحتان ٢٧، ٢٩ من المقرر)([٤٩]).

علاوة على إشارة المقرر إلى أنّ من مقومات دولة القانون الاعتراف بحقوق الأفراد وحرياتهم (صفحة ٣٠ من المقرر)([٥٠])، كما قامت حقوق الإنسان في الإسلام على أركان: وهى الحق في الحرية والعدل والمساواة، ومن بين حقوق الإنسان في الإسلام، كما أشار المقرر إلى حق الحرية والمساواة؛ حيث أزالت الشريعة الفوارق القبلية والعصبية واللغوية، فالناس جميعاً فيها سواء، ومن حقوق الإنسان في الإسلام حقّ العدل والسلامة الشخصية، والحقّ في الحياة، وحق التعليم، وحرية الرأى والتفكير والتعبير، وحق التملك. ومن حقوق الإنسان أيضاً التى وردت في المقرر حق تقرير المصير والديمقراطية، والتمتع بالجنسية والسلام، وتولى الوظائف العامة، والعمل، والضمان الاجتماعي، وحقوق الأسرة، وحقّ اللجوء، والتنقل، وتحريم الرقّ والاستعباد (الصفحتان ٣٦، ٣٧ من المقرر)([٥١]).

ومن الحقوق المدنية والسياسية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التى ذكرها المقرر فى اشارات مقتضبة : حقوق السفر، واللجوء، حق التنقل، ومنع الاستعباد والتعذيب، والمحاكمة العادلة، والتمتع بشخصية قانونية، وحرية التفكير والرأي. ومن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حقوق العمل، والضمانات الاجتماعية، والتعليم، وغيره. كما ورد في المقرر الصيغة المبسطة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما تمّ التأكيد على الحق في التنمية من الحقوق البيئية والثقافية والتنموية علاوة على حقّ المعيشة في بيئة نظيفة وآمنة، الحقّ في التنمية الثقافية والسياسية والاقتصادية ([٥٢]).

٢- مقرّر التربية للمواطنة للصف الثاني الإعدادي

أ- توصيف المقرر : يجىء المقرر تحت عنوان " التربية للمواطنة للصف الثاني الإعدادي "، قام على تأليف المقرر كل من خالد عبد الله الخاجة - رئيس قسم مناهج اللغات والعلوم الإنسانية ، زياد عبد العزيز المدني - خبير تربوي سابقاً، ماجد عثمان الماجد - اختصاصي مناهج المواد الاجتماعية للتعليم الثانوي، عبد الغنى عبد الله صالح - المعلم الأول للمواد الاجتماعية([٥٣]). ويتضمن المقرر الموضوعات التالية([٥٤]): الثقافة الشعبية في مملكة البحرين، المرأة ودورها في المجتمع البحريني، حقوق الطفل في مملكة البحرين، قضايا الشباب ومشكلاتهم، الحوار، المؤسسات الاجتماعية وقيم المواطنة، قرارات الدولة، القانون في حياتنا، التنمية الاقتصادية.

(الجدول الخاص بقيم السلطة والشعب وتكراراتها)

فئات التحليل	التكرار
صورة الحاكم ورموز السلطة العامة	١٣
مؤسسات الدولة	٣٤
دور الشعب أو قوى أو فئات المجتمع	٣

السلطة والشعب :

من الجدول المبين نجد أنّ مؤسسات الدولة أخذت جلّ الاهتمام، تلاها الاهتمام بصورة الحاكم ورموز السلطة العامة، بينما حل ثالثاً الاهتمام بدور الشعب أو قوى وفئات المجتمع، ومن تحليل ما تضمنه المقرر – قيم السلطة والشعب – نجد:

١– صورة الحاكم ورموز السلطة العامة: ورد في المقرر فقرة من خطاب حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة في احتفال قوة دفاع البحرين بيومها الثالث والثلاثين يوم ٥–٢–٢٠٠١ م حيث قال " الجميع عندنا بمنزلة الأبناء، والمواطن الصالح هو صاحب العمل الأصلح لخير البحرين وأمنها"([٥٥])، كما وردت صورة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد ين عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى (الصفحات ٧، ٥ من المقرر)، كما وردت في المقرر صورة لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدى مع عضوات المجلس الأعلى للمرأة (صفحة ٢٦ من المقرر)([٥٦])، كما أشير إلى رعاية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة للشباب، كما أشير إلى خطاب صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة في إطار الاستراتيجية الوطنية للشباب ٢٠٠٥(صفحة ٤٢ من المقرر)([٥٧])، كما ورد في المقرر أنّ المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مثّل نقطة تحوّل في الحماية السياسية والاجتماعية للمجتمع البحريني، كما أشير إلى التوجيهات الصادرة عن صاحب العظمة الشيخ حمد بن عيسى في مايو ٢٠٠١ م بتأسيس النقابات العمالية في عام ٢٠٠٢م ([٥٨]) .

ثانياً: فيما يتعلق بمؤسسات الدولة، فقد ورد في المقرر إشارة إلى المجلس الأعلى للمرأة "ويعتبر المجلس المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بشؤون المرأة، ويتولى المجلس اقتراح السياسات العامة في مجال تنمية المرأة وتطويرها وتمكينها من أداء دورها (صفحة ٢٦ من المقرر)([٥٩])، كما أشير إلى دور وزارة التربية والتعليم لمملكة البحرين في تعليم الأطفال وإدماج الطلبة المعوقين في المدارس، وبناء المدارس الحديثة (صفحة ٣٣ من المقرر)، وكذلك دور المؤسسة العامة للشباب والرياضة في توفير المرافق المختلفة والنوادي والملاعب الرياضية، وكذلك دور وزارة التنمية الاجتماعية في زيادة وعي الأطفال والناشئة وتثقيفهم، وحماية الأطفال الأكثر تعرّضاً للمخاطر الاجتماعية عبر تحسين مستواهم وظروفهم المعيشية والاقتصادية والصحية (صفحة ٣٤ من المقرر)([٦٠])، وكذلك دور وزارة الصحة في توفير الرعاية

الصحية والخدمات الوقائية والعلاجية، وتقوم وزارة الداخلية بتوفير الأمن والحماية من الأخطار، فضلاً عن رعاية الأحداث (صفحة ٣٥ من المقرر).

كما أشير إلى أنّ المدرسة من أبرز المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بتنشئة الأبناء وتربيتهم وتهيئتهم وإعدادهم للحياة (صفحة ٤٩) توجه المسار التربوي للإنسان، كما ورد في المقرر أنّ المآتم تعدّ من المؤسسات الاجتماعية الهامة في المجتمع البحريني، وكذلك دور الصناديق الخيرية في العديد من الأعمال الخيرية (الصفحتان ٥٠-٥١ من المقرر) ([٦١])، كما أشير إلى الأندية والمراكز الشبابية التي تقوم بأدوار اجتماعية تربوية، وقد تكون ثقافية أو رياضية او تضطلع بكل هذه الأدوار (صفحة ٥١ من المقرر)، كما أشير إلى دور الجمعيات والنقابات في تعزيز منزلة المرأة وتعزيز حقوق المواطن (صفحة ٥٢ من المقرر)، كما أشير إلى مؤسسات القضاء في مملكة البحرين وهي المحاكم المدنية والمحاكم الشرعية ومحكمة التمييز أو الاستئناف ([٦٢]) .

دور الشعب أو قوى وفئات المجتمع: أشير في المقرر إلى دور المرأة البحرينية الرائد في مجال العمل الاجتماعي والتطوعي، كما تم التأكيد على دور المرأة باعتبارها ركيزة أساسية في التنمية الشاملة في بناء مستقبل البحرين (صفحة ٢٥ من المقرر) ([٦٣]) ، كما أشير إلى دور الأطفال والشباب في صنع مستقبل البلاد.

(الجدول الخاص بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتكراراتها)

فئات التحليل	التكرار
الديمقراطية والقيم المرتبطة بها	٧
حقوق الإنسان والمفاهيم المرتبطة بها	١٧

الديمقراطية وحقوق الإنسان :

من الجدول المبين نجد أنّ قيم حقوق الإنسان مثلت أولوية، بينما حلت قيم الديمقراطية ثانياً: ومن تحليل ما تضمنه المقرر من قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان نجد:

قيم الديمقراطية: أشير في المقرر إلى مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية والبلدية (صفحة ٢٤ من المقرر)([٦٤])، كما أشير في المقرر إلى أنّ المدرسة تعمل على ترسيخ الديمقراطية من خلال انتخاب مجالس الطلبة ومشاركة أولياء الأمور في اتخاذ القرار، وترسيخ مفهوم الانتماء من خلال العمل التطوعي في المدرسة (صفحة ٤٩ من المقرر)([٦٥])، كما تمّ التأكيد على دور الجمعيات والنقابات في التأكيد على ممارسة الحياة الديمقراطية لدى المواطن فكراً وعملاً، بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية (صفحة ٥٣ من المقرر)، كما أشير في المقرر إلى أنّ القوانين تساهم في بناء الحياة الديمقراطية ([٦٦]) .

حقوق الإنسان: أشير في القرار إلى منح ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين المرأة حق الانتخاب والترشيح، كما ورد في المقرر نصّ المادة (١) بند(هـ) " للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح .. ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب والترشيح إلا وفقاً للقانون (صفحة ٢٤ من المقرر)([٦٧])، كما أشير في المقرر إلى حرص مملكة البحرين على حقوق المرأة والقضاء على أشكال التمييز ضدها (صفحة ٢٧ من المقرر)([٦٨])، كما كفل الدستور للمرأة التمتع بجميع الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلى جانب اتفاقية القضاء على أشكال التميز ضد المرأة (صفحة ٢٨ من المقرر)([٦٩]).

كما أشير في المقرر إلى حقوق الطفل، وتمّ تقسيمها حسب اتفاقية حقوق الطفل إلى ثلاثة مجموعات تشمل([٧٠]) : ــ حقوق التمتع، ومنها الحقّ في التملك والحصول على الاسم والجنسية والرعاية الصحية والتعليم المجاني والراحة واللعب، والغذاء واللباس ورعاية المعوقين ــ ٢- حقوق الحماية وتعنى حماية الطفل بجميع الوسائل من جميع أشكال الاساءة البدنية والجنسية والنفسية وعدم الزج به في الحروب والنزاعات المسلحة – ٣- حقوق المشاركة أي إعطاء الطفل فرص المشاركة في نشاطات مجتمعه، وتشمل حرية التعبير عن الرأي والنشاط الديني والثقافي، والحصول على المعلومات من مختلف المصادر والمشاركة في الحياة العامة (صفحة ٣١ من المقرر)، كما أشير فى المقرر إلى أنّ القانون وحّد الحماية لحقوق الإنسان سواء أكانت حقوقاً مدنية أم سياسية ([٧١]).

جداول نتائج الدراسة

النتائج :

٢) السلطة والشعب : أخذت مؤسسات الدولة جلّ الاهتمام، تلتها صورة الحاكم ورموز السلطة العامة، وحلّ ثالثاً الاهتمام بدور الشعب أو قوى وفئات المجتمع .

٣) الديمقراطية وحقوق الإنسان أخذت حقوق الإنسان أولوية تلتها قيم الديمقراطية .

ثالثا: دور مقررات التربية الوطنية والمدنية في الأردن

١- تحليل مضمون مقرر التربية الوطنية والمدنية للصف السابع من التعليم الأساسي:

أ- توصيف مقرر التربية الوطنية والمدنية للصف السابع من التعليم الأساسي: تضمن المقرر بفصليه الدارسين الأول والثاني الموضوعات الآتية([٧٢]) :الأسرة فى المجتمع الأردني، والأمن الوطني والسلم العالمي، والدولة الأردنية ومؤسساتها، والإدارة والاقتصاد والتكنولوجيا، والتفكير والمنطق والحوار، وفى السيرة الحضارية للأردن وذلك على التوالى فى ٦ وحدات منقسمة بالتساوى على الفصلين الدراسيين . قام على تأليف المقرر كل من طارق عبدالرحمن الصخور وأحمد حسن المساعيد وجعفر محمود الموسى ([٧٣]).

ب- تحليل المحتوى من قيم وتوجهات الديمقراطية وحقوق الإنسان:

سنستخدم ايضاً نفس فئات التحليل والتى سبق وأن استخدمناها في هذا الجزء من الدراسة:

٢- السلطة والشعب:

فئات التحليل	التكرار
صورة الحاكم وبعض رموز السلطة العامة	١٤
مؤسسات الدولة	٣٦
دور الشعب أو قوى أو فئات المجتمع	١

من الجدول يتبين أن مؤسسات الدولة مثلت أولوية فيما يتعلق بعلاقة السلطة بالشعب تلتها فى الأهمية صورة الحاكم وبعض رموز السلطة العامة، بينما أتى دور الشعب وقوى أو فئات المجتمع هامشياً.

وبخصوص تحليل ما احتواه المقرر من مضامين بخصوص العلاقة بين السلطة والشعب نرصد الآتي: أولاً: بخصوص صورة الحاكم وبعض رموز السلطة العامة فقد تم التأكيد على وإبراز صورة الملك عبدالله الثاني مثل الإشارة إلى خطابه فى افتتاح مجلس الأمة الرابع عشر الموافق: ٢٠٠٤/١٢/١ بخصوص دور الحكومة فى مواجهة الفقر والبطالة وكذلك دور الحكومة فى توسيع مظلة التأمين الصحي ليشمل جميع المواطنين (٧٤)، وكذلك خطابة أيضاً أمام مجلس الأمة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٨ وتأكيده على التعددية والحوار (٧٥)، وقد وردت فى المقرر صورة لجلالة الملك عبدالله الثاني بلباس العرش وصورة أخرى له وهو يرعى أحد الاحتفالات وكذلك صورة لجلالته هو وسمو الأمير الحسن وسمو الأميرة سمية بنت الحسن فى حفل إشهار مدينة الحسن العلمية (٧٦) .

ثانياً: بخصوص مؤسسات الدولة فقد ورد ذكر عدد من المؤسسات فى الأردن مثل الجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة ودورها فى تنظيم الأسرة وكذلك الديوان الملكي وتقديمه اعفاءات طبية ونفقات علاجية يمنحها المواطنين، كذلك مديرية الأمن العام التى لها دور فى مكافحة المخدرات وكذلك المؤسسات الدينية كالمساجد ودور العبادة التى لها دور فى نشر الوعي والتثقيف وهناك أيضاً المؤسسات التربوية كالجامعات والكليات والمعاهد والمدارس. والمؤسسات الثقافية والإعلامية والصحف والمجلات والإذاعة والتلفاز والأندية ومراكز الشباب وتلعب دور مؤثر فى التوجيه والإرشاد ومؤسسات الرعاية الصحية كالمستشفيات والمراكز الصحية وغيرها وتقدم الرعاية الصحية للمواطنين عن طريق برامجها العلاجية والوقائية وغيرها، ومؤسسات العمل الاجتماعي كالجمعيات الخيرية، وكذلك وزارة التنمية السياسية ومؤسسات الدفاع الاجتماعي التى تقوم على حماية المجتمع من الجريمة (٧٧) ، ومن المؤسسات أيضاً الجمعية الملكية لحماية الطبيعة وكذلك وزارة السياحة والأثار ودورها تطوير المناطق السياحية أو الأثرية

([٧٨])، كما ورد فى المقرر صور لبعض هذه المؤسسات وغيرها كمديرية الأمن العام وغيرها. بخصوص دور قوى الشعب وفئات المجتمع فقد كان هامشياً باستثناء دور المرأة والشباب حيث تم التركيز على دور الشباب فى التنمية والعمل والبناء ([٧٩]) .

٣- الديمقراطية وحقوق الإنسان:

فئات التحليل	التكرار
الديمقراطية	١٣
حقوق الإنسان	٢٣

من خلال الجدول يتبين أن قيم حقوق الإنسان احتلت أولوية بينما حلت ثانياً قيم الديمقراطية والقيم المرتبطة بها. ومن تحليل ما احتواه المقرر من مضامين تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم المرتبطة بهما نرصد الأتي:

أولاً: فيما يتعلق بالديمقراطية فتم التأكيد على عدد من القيم المرتبطة بالديمقراطية من قبيل حرية التملك والتنقل وحرية التعبير وحرية الرأى ([٨٠])، كذلك التأكيد على مبدأ المشاركة فى العملية الديمقراطية، كما أكد الملك عبدالله الثاني فى خطاباته على مفاهيم التعددية واحترام الرأى الأخر والمواطن مع والمساءلة والمحاسبة ([٨١]).

ثانياً: بخصوص حقوق الإنسان فقد تم التأكيد على عدد من الحقوق من قبيل حق الأسرة فى التعليم والعمل والصحة العلاجية والوقائية وذلك فى صفحة (٢٤) من المقرر، كما أكد المقرر حقوق المرأة فى الإسلام ومن حقوق المرأة فى الإسلام: الحق في الحياة والحق في التعليم والحق في الميراث والحق في العمل وذلك في صفحة ٣٣ من المقرر كما أكد على عدد من الحقوق التي كفلها الدستور الأردني للمواطنين وأهمها الحق فى الحياة والكرامة الإنسانية والحق فى الأمان والحق فى التعليم والحق فى السكن والحق فى الرعاية الصحية والحق فى الانتخاب ([٨٢])، وكذلك حق الاجتماع وحق تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية بما لا يخالف الدستور والقانون، وكذلك حق المشاركة للمواطن وكذلك تولى الوظائف العامة([٨٣]) .

٢- تحليل مضمون مقرر التربية الوطنية للصف الثامن من التعليم الأساسي:

أ- توصيف مقرر التربية الوطنية للصف الثامن الأساسي: ينقسم المقرر إلى فصلين دراسيين يتكون الأول من ثلاث وحدات يتناول بالترتيب الأسرة والشباب، والدولة الأردنية ومؤسساتها، والسيرة الحضارية للأردن، يتكون الفصل الدراسي الثاني من ثلاث وحدات أخرى نتناول على الترتيب الأمن الوطني والسلام العالمي والتفكير والمنطق والحوار، والإدارة والاقتصاد والتكنولوجيا([٨٤]). قام على تأليف المقرر كل من عبدالكريم أحمد جرادات وهاني أحمد الكريمين وعبد النور فايز الهزايمة وسلام عبدالكريم الخياط([٨٥]) .

ب- تحليل ما احتواه المقرر من قيم واتجاهات سياسية :

١- السلطة والشعب

فئات التحليل	التكرار
صورة الحاكم وبعض رموز السلطة العامة	١٤
مؤسسات الدولة	١٢
دور الشعب أو قوى وفئات المجتمع	٣

من خلال الجدول المبين نجد أن صورة الحاكم وبعض رموز السلطة العامة مثلت أولوية تلتها من حيث التكرار وبالتالي درجة الاهتمام مؤسسات الدولة ثم حل أخيراً دور الشعب وقوى أو فئات المجتمع. ومن تحليل ما تضمنه المقرر من قيم بخصوص علاقة السلطة والشعب نلاحظ:

أولاً: بخصوص صورة الحاكم وبعض رموز السلطة العامة نجد أن هناك تركيزاً على دور الملك عبدالله الثاني في الاهتمام بقطاع الشباب، وكذلك حديثة عن الطفولة ورعايتها وحمايتها من العنف والتشرد والاستغلال (٨٦) ، كما أن من أهداف المجلس الأعلى للشباب تعزيز الولاء للقيادة الهاشمية، والتركيز على انجازات أفراد الأسرة الهاشمية فمثلاً نجد أن الملك الحسين بن طلال هو صاحب فكرة الشباب للعمل والبناء وكذلك دور الأمير الحسن بن طلال في الاهتمام بقطاع الشباب، وكذلك دور القيادة الهاشمية في الدعوة إلى السلام العالمي والسعى لتحقيقه ونبذ الخلافات والحروب بين البشر(٨٧).

ثانياً بخصوص مؤسسات الدولة فقد تم التركيز على دور مؤسسات التربية كالمسجد والمؤسسات الرسمية مثل وزارة التربية والتعليم ووسائل الإعلام وكذلك مديرية الأمن العام، وإدارة حماية الأسرة من العنف والإساءة وخاصة الأطفال فهذه المؤسسات لها في التوعية والتثقيف وحماية الأطفال والأحداث (٨٨) ، كما وردت بالمقرر صورة للمجلس الأعلى للشباب ودوره هو الاهتمام بالشباب والرياضة ، كما أن ثمة مؤسسات لحماية حقوق الإنسان في الأردن مثل الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان والجمعية الأردنية لحقوق المواطن ومركز عمان لحقوق الإنسان وذلك في صفحة ٤٣ من المقرر وهناك أيضاً لجنة الحريات العامة لمجلس النواب والأحزاب والنقابات والمركز الوطني لحقوق الإنسان، كما أن هناك أيضاً وزارة العمل ودورها في الحد من البطالة وكذلك مؤسسة التدريب المهني(٨٩)، ثالثاً: بخصوص دور الشعب وقوى أو فئات المجتمع فقد تم التأكيد على دور الأسرة في تربية النشئ وحماية المجتمع من الانحرافات وكذلك دور الشباب في تنمية المجتمع (٩٠).

٢- الديمقراطية وحقوق الإنسان:

فئات التحليل	التكرار
الديمقراطية (والقيم المرتبطة بها)	١٧
حقوق الإنسان والقيم المرتبطة بها	٣٢

من الجدول المبين يتضح أن حقوق الإنسان والقيم المرتبطة بها قد مثلت أولوية بينما حلت الديمقراطية والقيم المرتبطة بها ثانياً. ومن تحليل ما تضمنه المقرر بخصوص قيم كل من الديمقراطية وحقوق الإنسان نرصد الآتي:

أولاً: بخصوص قيم الديمقراطية نجد أن هناك اهتماماً بمبدأ المواطنة والمشاركة المجتمعية والسياسية وتعزيز المنهج الديمقراطي والتعددية الفكرية (٩١) ، كما تم التأكيد على أهمية المشاركة في الحياة العامة، فالمواطنة تعني ضرورة ممارسة المواطن لحقوقه المدنية والسياسية والتأكيد على مبدا المساواة بين جميع المواطنين والتى تمنحهم الحق في المشاركة السياسية الفاعلة وفى تقلد المناصب العامة في الدولة بالإضافة إلى التحرر من التبعية للحكام وضرورة قيام نظام ديمقراطي دستوري يكون الشعب فيه مصدر السلطات (٩٢) ، كما تم التأكيد على حرية الرأى والفكر والمشاركة السياسية في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في صفحة ٣٨ من المقرر، كما تم توضيح علاقة الديمقراطية بحقوق الإنسان حيث أن الديمقراطية هى الوسيلة الأكثر فاعلية في تحقيق حقوق الإنسان(٩٣) .

ثانياً: بخصوص حقوق الإنسان والقيم المرتبطة بها فقد كان هناك تركيز على حقوق أفراد الأسرة وهى الحق في التعليم والحق في الشيخوخة المستقرة والحق في المسكن الآمن والحق في الصحة وكما وردت صور تمثل بعض حقوق أفراد الأسرة في صفحة ١٢ من المقرر، كما أورد المقرر بعض الحقوق التى نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منها الحق في الحوار والحرية والأمان والمساواة كما أورد المقرر بعض الحقوق الواردة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦ منها الحق في الحياة والأمن والحرية في التنقل والعبادة والمساواة وعدم التمييز وحرية الرأى والفكر والحق في المشاركة السياسية، ومن الحقوق التى أقرها العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦ الحق في العمل وفى حماية الأسرة وفى مستوى معيشي مناسب والتعليم والملكية والراحة والعيش الكريم (٩٤) ، كما ورد في المقرر بعض الحقوق والحريات في الدستور الأردني ١٩٥٢ في صفحة ٤١، كما أن من حقوق الطفل الحق في الحياة والتمتع بإسم وجنسية والتعليم والتربية وعدم إساءة استخدامه وحمايته من الاستغلال (٩٥) .

كما ذكر في المقرر مطالبة فولتير في كتابة رسائل عن انجلترا بالمساواة بين جميع الأفراد وحقهم في التمتع بالحريات المختلفة في صفحة ٦٤ من الجزء الأول من المقرر، كما طالب

مونتسكيو في كتابه روح القوانين بضرورة الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتأكيد جان جاك روسو بأن الشعب مصدر السلطات ([٩٦]) . ثانياً: فيما يتعلق بحقوق الإنسان فقد وردت من خلال الإشارة إلى قواعد نظام الحكم الأمريكي التى تقوم على أن لكل إنسان حقوق لا سبيل إلى ابقائها هى حق الحرية والتملك في صفحة ٥٩ من المقرر، كما برزت في إعلان لائحة حقوق الإنسان أن الثورة الفرنسية أقرت عدداً من الحقوق منها حرية الفكر والتعبير وحق التملك والحرية وحماية الأرواح([٩٧]) .

رابعا: محتوى الديمقراطية وحقوق الانسان الدراسية فى المناهج التعليمية بالعراق

١- مقرر التربية الوطنية والاجتماعية للصف الأول المتوسط:

أ- توصيف المقرر: يتكون المقرر من أربعة فصول ([٩٨]) يتناول الفصل الأول الموضوعات التالية: جمهورية العراق، أشكال أنظمة الحكم (النظام الملكي، النظام الفردي، الدكتاتوري، النظام الجمهوري الديمقراطي)، نظام الحكم في العراق، السلطات الاتحادية (السلطة التشريعية، التنفيذية ،القضائية)، العلاقة بين السلطات الثلاث، ويتناول الفصل الثاني الموضوعات التالية، المجتمع العراقي، مفهوم المجتمع العراقي، مقومات المجتمع العراقي، الوحدة الوطنية للمجتمع العراقي، الروابط المشتركة بين المجتمع العراقي والمجتمع العربي، ويتناول الفصل الثالث الموضوعات التالية: الحرية والديمقراطية، مفهوم الحرية، مفهوم الديمقراطية، أهداف الديمقراطية، لمحة تاريخية عن الحرية والديمقراطية في العراق، لائحة حقوق الإنسان، حقوق المرأة والطفولة، القيادة الجماعية مظهر من مظاهر الديمقراطية، أثر الديمقراطية في وحدة المجتمع، الشورى في الإسلام نموذج للديمقراطية، ويتناول الفصل الرابع الموضوعات التالية: المواطنة الصالحة وترشيد الإنفاق، مفهوم المواطنة الصالحة، الادخار وترشيد الإنفاق أهمّ أشكال المواطنة الصالحة، أهميّة الادخار على مستوى الأسرة، أهميّة الادخار على مستوى الدولة، دور المؤسسات المصرفية والمالية في تنمية المدخرات، دور المدّخرات في التنمية الاقتصادية، ترشيد الإنفاق على مستوى الأسرة، ترشيد الإنفاق على مستوى الدولة. قام على تأليف المقرّر كلٌ من جلال عبد الرازق، قيس النوري، خليل إبراهيم رسول ، طه رشيد([٩٩]).

ب- تحليل مضمون المقرر:

السلطة والشعب:

دور الشعب أو قوى وفئات المجتمع

فئات التحليل	التكرار
صورة الحاكم ورموز السلطة العامة	٢
مؤسسات الدولة	٤٤
دور الشعب أو قوى وفئات المجتمع	١

من الجدول المبين نجد أنّ مؤسسات الدولة مثّلت الأولوية، وأخذت جلّ الاهتمام، تلتها صورة الحاكم وبعض رموز السلطة العامة، وحلّ ثالثاً وأخيراً دور الشعب أو قوى وفئات المجتمع. ومن تحليل ما تضمنه المقرر من قيم خاصة بالسلطة والشعب نجد أولاً: فيما يتعلق بصورة الحاكم وبعض رموز السلطة العامة، فقد تم اعتبار نظام العراق السابق على عام ٢٠٠٣ بأنه نظام فردي دكتاتوري ارتكب جرائم قمعية متمثلة في قتله وتهجيره للتركمان والكرد الفيليين وإسقاط الجنسية عنهم، واستعماله الأسلحة الكيمائية، وقمعه الانتفاضة الشعبية سنة ١٩٩١، واعتبر الرئيس بعد عام ٢٠٠٥ يأتي بانتخابات نزيهة([١٠٠]٤٤). ثانياً: فيما يتعلق بمؤسسات الدولة فقد ورد عدد من المؤسسات وكذلك مهام هذه المؤسسات على النحو التالي: تمثّل السلطة التشريعية في مجلس النواب، وهو الممثل الشرعي للشعب العراقي، ويتم انتخابه ديمقراطياً من الشعب، ومهمته تشريع القوانين التى توفر الحياة الآمنة والسعيدة لأبناء الشعب جميعاً، وسن التشريعات الهادفة إلى توفير مستلزمات معيشة المواطنين، وتهيئة فرص التعليم والعمل للمجتمع، ورعايتهم صحياً أو اجتماعيًا، والرقابة كذلك على عمل السلطة التنفيذية، وإقرار الموازنة (صفحة ١٠)([١٠١])، وهناك أيضاً مؤسسات السلطة التنفيذية المتمثلة في مجلس الوزراء، ومهمته تطبيق القوانين وحفظ الأمن في البلاد والدفاع عن البلاد (الوطن) وإدارة المؤسسات العامة، وتنفيذ التشريعات المتعلقة بأمن المواطنين ومعيشتهم، والحد من البطالة بتوفير فرص العمل وتعليمهم والقضاء على الأمية، والعناية بصحتهم والمحافظة على المال العام ومحاربة الفساد الإداري والمالي، وتفعيل دور الأجهزة التنفيذية والرقابية (صفحة ١٢)([١٠٢])، ومن مؤسسات السلطة التنفيذية كل من وزارة الخارجية وتتولى تمثيل العراق في المحافل الدولية وتنظيم علاقاته الخارجية وحماية مصالح العراقيين بالخارج، ووزارة المالية وتقوم بإعداد الميزانية وتنظيم فرض الضرائب، والبنك المركزي يقوم بإصدار العملة العراقية والإشراف على عمل المصارف، ووزارة النفط، وتختص بشؤون النفط من حيث التنقيب والاستخراج والتصدير وغيره، ووزارة الدفاع وتتولى حماية الوطن من أى اعتداء خارجي، ووزارة الداخلية تشرف على تنفيذ القوانين والأنظمة وتحافظ على الأمن، ووزارة العدل ومهمتها الإشراف على دوائر التسجيل العقاري وكتاب العدول ودور رعاية القاصرين ودوائر الإصلاح ودوائر التنفيذ وجريدة الوقائع العراقية، ووزارة التربية وتتولى إدارة العملية التربوية والتعليمية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتقوم بالإشراف على التعليم العالي، ووزارة الصحة وتشرف على تقديم الخدمات الصحية، ووزارة التجارة ومهمتها تنظيم التجارة الداخلية والخارجية، ووزارة الصناعة والمعادن وتتولى مهمة التحرى عن المعادن واستخراجها واستثمارها وتطوير الصناعة المحلية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وتعنى بالخطط التنموية بالبلاد وإعداد الإحصاءات، ووزارة العلوم والتكنولوجيا ومهمتها إجراء البحوث العلمية، وزارة الأعمال والإسكان ومهمتها القيام بتنفيذ مشاريع العمران وإنشاء مجمعات

العمارات السكنية وشق الطرق وإقامة الجسور، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتقوم على تنظيم شؤون العمال وتنظيم علاقاتهم بأرباب العمل ورعاية المسنين والعجزة المعوقين، وزارة النقل وتدير أعمال النقل البري والبحري والجوي داخل العراق، وتؤمن اتصال العراق بالعالم الخارجي، وزارة الاتصالات وتقوم بتنفيذ مشاريع الاتصالات الخدمية السلكية منها واللاسلكية، وزارة البلديات والأشغال وتعنى بتنفيذ مشاريع الخدمات للمدن وتوفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وتجميل المدن وتشجيرها، وزارة البيئة وتتولى مهمة الحفاظ على البيئة من التلوث سواء التربة أو المياه أو الهواء، وزارة السياحة والآثار وتعنى بكل ما يتعلق بالسياحة والآثار، وزارة المهجرين والمهاجرين وتتولى رعاية العراقيين المهاجرين إلى الدول الأخرى الأجنبية والعربية والإسلامية، وزارة حقوق الإنسان وتعنى بالحفاظ على حقوق الإنسان وكل ما يصون كرامته، وزارة الدولة لشؤون المرأة وتعنى بكل ما يخصّ المرأة العراقية من حقوق وتنميتها، وزارة الزراعة وتعنى بالمحاصيل الزراعية وزيادة إنتاجيتها ومكافحة الآفات وخصوبة التربة، وزارة الموارد المائية وتتولى إدارة الموارد المائية والحفاظ عليها وتنميتها، وزارة الثقافة وتعنى بكل ما يخص الموروث الثقافي، وزارة الشباب والرياضة وتعنى بشؤون الشباب والرياضة([١٠٣])، والسلطة القضائية ومهمتها تحقيق العدالة([١٠٤]). ثالثاً: فيما يتعلق بدور الشعب أو قوى وفئات المجتمع فقد ورد في المقرر دور الشعب العراقي في استعادة حريته وبناء دولته الحديثة وإعادة بناء النظام السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي على أسس من الحرية والديمقراطية([١٠٥]).

الديمقراطية وحقوق الإنسان:

فئات التحليل	التكرار
الديمقراطية والقيم المرتبطة بها	٣٩
حقوق الإنسان أو قيم مرتبطة لها	٢٢

من الجدول المبين نجد أنّ قيم الديمقراطية مثّلت أولوية، تلتها قيم حقوق الإنسان والمفاهيم المرتبطة بها. ومن تحليل ما تضمنه المقرر من قيم خاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان نجد أولاً: فيما يتعلق بالديمقراطية والمفاهيم المرتبطة بها، فقد ورد في المقرر تعريف لدولة القانون، وتم تعريف دولة القانون بأنها الدولة الديمقراطية التى تلتزم بمبدأ سيادة القانون، وتستمد شرعيتها وسلطتها وفاعليتها من إرادة الشعب الحرة، كما تلتزم كل السلطات فيها بتوفير الضمانات لحماية الإنسان وكرامته وحرياته الأساسية التى أرسى الإسلام والديانات الأخرى قواعدها، وتمّ اعتبار نظام الحكم الجمهوري من أنظمة الحكم الأقرب إلى الديمقراطية، ويقوم على مبدأ سيادة القانون وحرية الشعب في اختيار حكامه ومشاركة الشعب الواسعة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتمّ اعتبار نموذج العراق الحديث في الحكم نوعاً من الحكم الديمقراطي (الصفحات من ٧-١٠)([١٠٦]).

وتم النص على استقلال القضاء والقضاة، وكذلك النص على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما أعطى الدستور العراقي لجميع مكونات الشعب العراقي حقوقهم وحرياتهم في جميع المجالات؛ بغية تحقيق المواطنة الصالحة لأبنائه كافة (الصفحات ٢٢-٢٥)([١٠٧])، كما أشير في المقرر إلى أنّ العراقيين اليوم يبنون مستقبلهم، ويستعيدون مجدهم في ظل الحرية والديمقراطية بعد أن أزاحوا عن كاهلهم نظاماً استبدادياً (صفحة ٣٢)([١٠٨])، وتم تعريف الحرية في المقرر بأن يتحرر الإنسان من القيود التى تمنعه من التمتع بحقوقه الإنسانية في مجالات العمل والتملك والتعبير عن آرائه، وهى ليست مطلقة وأنّ لها حدوداً، وهى حرية الأخرين، وتم تعريف الديمقراطية بأنها تعنى أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، من خلال حكومة يتم اختيارها عن طريق انتخابات حرة([١٠٩]).

ثانياً: فيما يتعلق بحقوق الإنسان فقد تم تخصيص وزارة لحقوق الإنسان وتعنى بحقوق الإنسان واحترام كرامته ومحاسبة من يحاول انتهاك حقوقه والتجاوز على تطبيق القوانين والأنظمة، كما ورد بوستر عن حقوق الإنسان مكتوب عليها حقوق الإنسان للجميع، كما أنّ وزارة الدولة لشؤون المرأة تعنى بحقوق المرأة (الصفحات ١٩-٢٠)([١١٠])، كما ورد في المقرر المادة السابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: كل الناس سواسية أمام القانون، ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة منه دون أى تفرقة، كما أنّ لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أى تمييز يخلّ بهذا الإعلان وضد أى تحريض على تمييز كهذا (صحفة ٢٤)([١١١])، ومن أهمّ الحقوق التى نص عليها إعلان حقوق الإنسان ما يلى: حق الحياة، حرية اختيار العمل، حق السكن والمأوى، حق التنقل والسفر، حرية الزواج، حرية العبادة والمعتقد، حق التعليم، حق الضمان الاجتماعي، ومن حقوق المرأة: المساواة مع الرجل، وحرية اختيار الزوج، وحرية العمل، المساواة في التعليم والمشاركة في الانتخابات ([١١٢]).

٢- مقرر التربية الوطنية والاجتماعية للصف الثاني المتوسط:

أ- توصيف المقرر: يتناول المقرر الموضوعات التالية([١١٣]): الأسرة والتربية ، العمل والإنتاج، الخدمات العامة وأهميتها في استقرار المجتمع، المنظمات التربوية والإقليمية الغربية والإسلامية، وهذه الموضوعات مقسمة على أربعة فصول على الترتيب، قام على تأليف المقرر كل من جلال عبدالرازق ، قيس النوري، خليل إبراهيم رسول، طه رشيد([١١٤]).

ب- تحليل مضمون المقرر:

السلطة والشعب:

فئات التحليل	التكرار
صورة الحاكم ورموز السلطة العامة	-
مؤسسات الدولة	١٨
دور الشعب أو قوى وفئات المجتمع	٨

من الجدول المبين نجد أنّ مؤسسات الدولة أخذت جلّ الاهتمام، تلاها دور الشعب أو قوى وفئات المجتمع، بينما جاء الاهتمام بصورة الحاكم وبعض رموز السلطة العامة هامشياً. ومن تحليل ما تضمنه المقرر من قيم خاصة بالسلطة والشعب نجد:

أولاً: فيما يتعلق بمؤسسات الدولة فقد أشير في المقرر إلى أنّ الأسرة هى أصغر وحدة اجتماعية ومؤسسة تربوية، تتكون من الأب والأم والأبناء، وتعرف بالأسرة الصغيرة، أما إذا ضمت الأسرة الصغيرة أعضاء آخرين كالأجداد والأعمام والأخوال فتسمى بالأسرة الكبيرة، وتقوم الأسرة بعدة مهام منها تنشئة الطفل وتأكيد ثقة الفرد بنفسه وغرس الأمانة والإخلاص والمساعدة على التكيف الاجتماعي وتشجيع المبادرات والابتكارات وفسح المجال للتعامل بالحرية والديمقراطية مع أفرادها، كما أنّ المدرسة تكمل دور الأسرة في التربية (الصفحات ٩، ١٦)([١١٥])، وأشير كذلك إلى وزارة الداخلية ودورها ومسؤوليتها عن تقديم الخدمات الأمنية للأفراد والمؤسسات المجتمعية؛ لحمايتهم من العابثين وتنفيذ القوانين والأنظمة، وأشير كذلك إلى دور المؤسسات الصحية، وتقوم بتقديم الخدمات الصحية للمواطنين، كما أشير أيضاً إلى وزارة الاتصالات ودورها في تقديم خدمات الاتصالات إلى المواطنين ([١١٦]).

ثانياً: فيما يتعلق بدور الشعب أو قوى وفئات المجتمع فقد أشير في المقرر إلى دور أفراد المجتمع في التعاون مع رجال الأمن وعدم مخالفة القوانين والأنظمة المرورية والتقيد بالسرعة المقررة بالإشارات المرورية (صفحة ٤٣)([١١٧])، كما تم التأكيد على دور المواطن في الاهتمام بنظافة الشارع وزراعة الأشجار والحفاظ على السلامة البيئية، والقاء النفايات في الأماكن المخصصة لها، والحفاظ على الممتلكات العامة، والتأكيد على دور المواطنين في الحفاظ على المرافق العامة مثل الحدائق العامة والمتنزهات والملاعب والمتاحف وقاعات العرض المسرحي الموسيقى، والمحافظة على الآثار والتراث العراقي([١١٨]).

الديمقراطية وحقوق الإنسان:

فئات التحليل	التكرار
الديمقراطية والقيم المرتبطة بها	٩
حقوق الإنسان أو قيم مرتبطة لها	١٤

من الجدول المبين نجد أنّ قيم حقوق الإنسان مثلت أولوية، تلتها قيم الديمقراطية ثانياً. ومن تحليل ما تضمنه المقرر من قيم خاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان نجد:

أولاً: فيما يتعلق بالديمقراطية فقد أشير في المقرر إلى أنّ الأسرة تساعد على تعزيز مفهوم المواطنة الصالحة (صفحة ٩)([١١٩])، كما أشير إلى دور الأسرة في فسح مجال للتعامل بالحرية والديمقراطية مع أفرادها، ومن مضامين الديمقراطية والحرية المساواة وتكافؤ الفرص والعمل

التطوعي والمشاركة الجماعية. كما أنّ الديمقراطية والحرية توأمان يمثّلان عملية متعددة الأبعاد، والتأكيد على فهم الديمقراطية واستيعابها ذهنياً وممارستها سلوكيا بشكل عفوي بعيداً عن التكلف، والديمقراطية عطاء أولاً وأخذ ثانياً، وهي مفهوم جماهيري يعني قبل كل شيء الصالح العام (١٢٠).

ثانياً: فيما يتعلق بحقوق الإنسان فقد جعل الإسلام العمل حقّاً للجميع، كما أنّ حق العمل من حقوق الإنسان، وجاء في المادة الثالثة والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنّ "لكل شخص حق العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية، كما أنّ له حق الحماية عن البطالة ومن حقوق العامل التى أشار إليها المقرر حق العامل في الأجر، وحق العامل في الحفاظ على كرامته، وحق العامل في تقديم شكوى والتقاضي عن شكواه إذا أصابته مظلمة، حقه في أن يكون له ضمان اجتماعي، ونصت المادة الثانية والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" أنّ لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية (الصفحتان ٢٣-٢٤)(١٢١)، وجاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: وأنّ لكل شخص حقاً على صعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، ويحق لكل مواطن التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية، كما تمّ التأكيد على نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق في التعليم (١٢٢) .

خامسا : نتائج وتوصيات الدراسة

شهدت المناهج التعليمية الخاصة بمرحلة التعليم الأساسى في المرحلة الأساسية تطورا كبيرا لملاحقة ومتابعة التطورات السياسية على الساحتين الدولية والإقليمية العربية والوطنية خلال الفترة الممتدة بين عام ٢٠٠٠وعام ٢٠٢٠ ، وتبلورت مشكلة الدراسة في التعرف على ما تتضمنه وتحتويه كتب التربية الوطنية والتربية للمواطنة من منظومة الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان في الحلقة الثانية أو المرحلة الإعدادية من التعليم الأساسى فى دول البحرين والأردن والعراق ؟ . وفيما يلى عرض لنتائج ومقترحات وتوصيات الدراسة :

١- نتائج الدراسة :

تخلص الدراسة بعد تحليل مضمون مقررات أو مناهج التربية الوطنية أو التربية للمواطنة للمرحلة الإعدادية فى دول البحرين والأردن والعراق إلى عدد من النتائج كما يلى :

أ) تباين اهتمام منهج التربية الوطنية فى الدول الثلاث : البحرين والأردن والعراق بمنظومة الديمقراطية وحقوق الإنسان : أشارت الدراسة إلى أن الديمقراطية وحقوق الإنسان بمكوناتها المختلفة للصفوف: الأول والثانى الاعدادى أو الصفين السابع والثامن من التعليم الأساسى، توزعت على جميع المجالات وكان في المرتبة الأولى مجال حقوق الإنسان الثقافية .

أما في المرتبة الثانية فكان مجال حقوق الإنسان الاقتصادية ، و في المرتبة الثالثة جاء مجال حقوق الإنسان المدنية؛ أما في المرتبة الرابعة فكان مجال الحقوق الاجتماعية . أما في

المرتبة الخامسة فقد برز مجال حقوق الإنسان السىاسىة . ىلاحظ أن معظم الاشارات الواردة عن قىم حقوق الإنسان، صرىحة كانت أم ضمنىة، تدور حــول قىم التفكىر والإبداع، والعقىدة، والرأي، والمشاركة في الحىاة الثقافىة، والتملك، واختىار نوع العمل، والتعلىم، في حىن أن حجم المعلومات والقىم المتصلة بالحقوق السىاسىة جاءت متواضعة جدّا، كحق اللجوء السىاسي، وحق الشعب في تقرىر مصىره، وحق النقابات في العمل، والحق في إدارة الشؤون السىاسىة،

وىلاحظ في اختفاء القىم ذات المضمون السىّاسي من الكتب المدرسىة، وكذلك الحقوق التي محورها الحرىة ذات الدلالة السىاسىة، فهي إما مفرغة من محتواها السىاسي، مثل: حق الشعب في تقرىر مصىره، والحق في إدارة الشئون السىاسىة، إما غائبة تماما، مثل: الحق في التنظيم والحق فى المشاركة. إن هذه الكتب تعكس غىاب إستراتيجية واضحة لدمج قىم حقوق الإنسان، وتكشف عن حضور غىر منظم وغىر منهجي لهــذه القىم لأنّ إعداد الكتب وصىاغتها لم ىخضعا في أسسهما العامّة إلى استحضار حقوق الإنسان كأساس من تلــك الأســس، كما أنّ مكوّنات الكتب لم تخضع لاستراتىجىة تهمها هذه الحقــوق بالقصد الأوّل، فحىــن تــترجم أغــراضــها وأهدافهــا إلى مضامىن، تغىب هذه القىم ولا تأخــذ الاهتمام اللائــق لتكون ضمــن مواد تكوىن المتعلم. أن أكثر المجالات تكرارا في كتب الصفوف: الثامن، والتاسع، والعاشر مجال حقوق الإنسان الثقافىة، مجال حقوق الإنسان الثقافىة، وىعزو الباحث ذلك إلى أن المؤلفىن في (إدارة المناهج والكتب المدرسىة، أشاروا أن عرض الكتب ىقوم على إثارة التفكىر لدى الطلبة، وعدم اللجوء إلى الإجابات الجاهزة، فجاءت قىم حقوق الإنسان الثقافىة منصبة حول التفكىر والإبداع، والمشاركة في الحىاة الثقافىة، حرية العقىدة، والرأي، والاعتقاد في مقدمة المجالات.

أما مجال الحقوق الاقتصادىة فىعزو الباحث احتلالها المرتبة الثانىة إلى أن توجهات وزارة التربىة والتعلىم الاهتمام بالتعلىم المهني، وذلك من خلال حفز الطلبة على اختىار هذا النوع من التعلىم، وبأنه من المهن المستقبلىة التي تحقق الدخل المرتفع لمن ىلتحق به لذا كان التركىز على مفهوم العمل وحرىة اختىاره، متوافر بشكل كبىر في كتب هذه المرحلة؛ لهذا كان من أهم الأهداف الرئىسة لهذه المرحلة تنمىة الكوادر البشرىة والوطنىة، ومواءمة مخرجات التعلىم مع احتىاجات سوق العمل .

أما مجال قىم الحقوق المدنىة فىعزو الباحث احتلالها المرتبة الثالثة إلى الوعي العام لدى أفراد الشعب من خلال التوعىة الإعلامىة التي تمارسها وسائل الإعلام المختلفة. أما مجال قىم الحقوق الاجتماعىة فىعزو الباحث احتلالها المرتبة الرابعة من أن هذه المواضىع ىتم الاهتمام بها أكثر بكتب التربىة الوطنىة والمدنىة في مرحلة التعلىم الأساسىة الدنىا، وذلك من خلال إطلاع الباحث على هذه الكتب لنفس المرحلة الد ارسىة. وىلحظ أن في هذا المجال ما ىقارب

نصف القيم لم يرد لها أي تكرار مع أن الطلاب في مرحلة عمرية تسمح بإعطاء هذه القيم مثل حرية المسكن الملائم، وحقوق الأبناء والوالدين، ويعزو الباحث ذلك أن المؤلفين اعتمدوا في تأليف الكتب على تقسيمها إلى محاور، وأن القيم المختلفة تأتي ضمنا مع المحاور بما يناسب كل محور، فلم تأت هذه القيم مناسبة لدروس المحاور المختلفة فانعدم تكرارها.

ب) هناك مفاهيم تكررت بشكل كبير وملحوظ عن غيرها: يلحظ الباحث من خلال النتائج عدم التوازن في انتشار المفاهيم وسوء التنظيم في توزيعها حيث أن بعض المفاهيم تكررت بشكل كبير، مثل مفاهيم :التفكير والإبداع التي تكررت في الكتب الثلاثة، ومفاهيم حماية الأسرة ، وندرة بعضها مثل قيم حق الشعب في تقرير مصيره ، وعدم ذكر بعضها كقيم حق اللجوء السياسي، مما يدل على عدم التركيز على قيم حقوق الإنسان في عملية التأليف.

ويرى الباحث أن سبب التباين الكبير بين مجالات حقوق الإنسان المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية ، قد يعود إلى عدم الالتزام بمنظومة حقوق الإنسان لدى لجان تأليف المناهج، والتي يجب أن تتضمنها كتب التربية الوطنية والمدنية، وبالتالي جاء توزيعها عشوائياً وبشكل غير متوازن وغير منضبط. وهذا مخالف لما أكدت عليه و وزارات التربية والتعليم فى فى الدول الثلاث في المرحلة الثانية من خطة التطوير التربوي بالاهتمام بتضمين الكتب المدرسية المفاهيم التربوية المعاصرة، مثل: مفاهيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، واستمرت خطة التطوير التربوي الثالثة فى ادماج المفاهيم فى عملية تطوير المناهج والكتب المدرسية المعاصرة فيها، وتعزيز قيم الانتماء والحوار والديمقراطية والتسامح .

كذلك يمكن تفسير هذه النتيجة لان وضع كتب التربية الوطنية والمدنية، يجري عادة بمشاركة لجان متخصّصة تضم ذوي الصلة بكل مادة من مواد التدريس كالمشرفين والمعلمين وبعض الأساتذة من التعليم العالي. وأما تنظيمات المجتمع المدني، وخاصة منظمات حقوق الإنسان، فإنها تكاد تكون غائبة في وضع البرامج أو في تأليف الكتب وإنتاج مختلف وسائل الاتصال التعليمية، ولئن وقعت دعوتها أحيانا فان مشاركتها تكون محدودة جدّا لا تتعدّى بعض الجلسات ولا تتجاوز بعض المسائل الجزئية وفي المسألة المعرفية خاصة، أي أنها تغيب في مرحلة التصور وتحديد الاختيارات وضبط إستراتيجية التعليم علاوة على عدم كفاية القيم في الكتب والتخطيط العشوائي لهذه القيم وتبعثرها .

غلى جانب ما سبق يلاحظ تعدد تحفظات الدول العربية على الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان التي ارتبطت بها الأمر الذي يجرد أحيانا التزام الدول العربية باحترام الحقوق الواردة بالاتفاقية من أي مضمون. وكثير من تلك التحفظات تذهب إلى عدم تطبيق الاتفاقية بما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية. والأجدر بالدول العربية التي تخشى من أن يؤدى التزامها الدولي إلى

المساس بمبادئ الشريعة الإسلامية أن تبادر قبل الارتباط بالاتفاقية الدولية إلى دراسة علاقة الالتزامات التي تفرضها الاتفاقية بمبادئ الشريعة على وجه محدد مع الالتزام بالتفسير المستنير لمبادئ الشريعة الذي يعي متطلبات العصر ويتواءم معها.

على أن عزوف المشرع العربي عن هذا المنهج الجاد واستسهاله التحفظ اعتباطا دون توضيح لما عساه أن يكون من موضع للتعارض بين مبادئ حقوق الإنسان والشريعة كان محلا لملاحظات لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة على تقارير البلدان العربية ومنها البحرين والأردن والعراق .

جـــ) فيما يتعلق بعلاقة السلطة بالشعب: نجد أنها فى الأردن – وهى دولة يعتمد نظام الحكم فيها على بعض الشرعية الدينية بحكم انتسابه لآل البيت النبوى الشريف، وفى المناهج والمقررات المصرية علاقة رأسية من أعلى إلى أسفل، حيث إنّ صورة الحاكم وبعض رموز السلطة العامة قد أخذت جلّ الاهتمام، وليس من قبيل المزايدة القول إنّ هذه العلاقة تشيع فى النظم السياسية الاستبدادية التى تحتكر مقاليد الحكم فيها قيادات أو رؤساء لعشرات السنين بناء على استفتاءات أو استطلاعات للرأى، وليس بناء على انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة ودورية ، تلاها مؤسسات وأجهزة الدولة فى المرتبة الثانية حيث حرصت المقررات والمناهج الدراسية فى الدولتين على التوكيد على أن دور المؤسسات والأجهزة هو معاونة رئيس الدولة أو الملك فى مهام الحكم، ومن ثمّ فوجودها على الساحة السياسية مرهون برغبة وإرادة هؤلاء الحكام المستبدين، بينما نجد أنّ دور الشعب وقوى وفئات المجتمع هامشي، ومن ثم يتعين التأكيد في المقررات الدراسية في الأردن على زيادة التمكين من خلال إشراك الشعب والتأكيد على دور قوى وفئات المجتمع جنباً إلى جنب مع مؤسسات الدولة. بينما فى البحرين والكويت جاءت العلاقة أفضل بعض الشىء حيث تندرج البحرين والكويت فى قائمة "دولة المؤسسات " حيث أخذت مؤسسات الدولة جل الاهتمام فى المناهج والمقررات الدراسية، تلتها صورة الحاكم ورموز السلطة العامة فى المرتبة الثانية؛ باعتبارها نظماً سياسية ملكية؛ ففى المناهج الدراسية فى الكويت يلاحظ في جميع المقررات محل التحليل ورود صورة صاحب السمو الأمير صباح الأحمد وصورة ولي العهد سمو الأمير نواف الأحمد ، وعلى النقيض من ذلك جـــاء الاهتمام بدور الشعب وقوي المجتمع هامشياً؛ ومن ثمّ فإنّ هذه المقررات تحتاج إلى تدعيم واهتمام بقدر المستطاع بدور المؤسسات ودور المواطنين أو الشعب فى الحياة السياسية الديمقراطية الحديث حيث حلّ الاهتمام بدور الشعب أو قوى وفئات المجتمع فى هذه المقررات والمناهج الدراسية فى المرتبة الثالثة.

أمّا المناهج والمقررات الدراسية فى العراق فقد جاءت فى صورة مغايرة تماماً للمناهج والمقررات الدراسية التى تناولت علاقة السلطة والشعب بشكل نموذجى تماماً، ومتوافق مع المناهج والمقررات الدراسية الغربية – والتى تأثر واضعوها بالمناهج والمقررات الدراسية

الغربية – حيث انصب الاهتمام والأولوية لدور وقوى الشعب؛ باعتبارها مصدر وأساس الحكم الديمقراطى والرشيد ، تلاها دور المؤسسات والأجهزة السياسية فى الحكم؛ باعتبارها هياكل راسخة بصرف النظر عن هوية وانتماء القيادات الحاكمة لها .

د) مكانة الحاكم والمؤسسات السياسية في مقررات الدراسة : يتسم فهم حقوق الانسان الديمقراطية وممارستها بثلاثة عناصر. أولاً، الهياكل أو المؤسسات و هي ترتيبات وأجهزة ومؤسسات يُستند إليها في الوصول إلى قرارات سياسية حيث يملك الشعب/ المواطنون السلطة بمافيها نظم العمل واختيار العاملين فيها من خلال الانتخابات . وثانياً، العمليات حيث يتواجد نظام حكم يتم انتخاب القائمين وصناع القرار وتنفيذ سياسات للرقابة والمساءلة والشفافية والنزاهة وسيادة القانون وتداول السلطة بشكل سلمى . ثالثا: القيم التى تضم الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع الأفراد والجماعات داخل حدود وسلطة الدولة.

وقد ركزت المناهج والمقررات الدراسية الخاصة بالتربية الوطنية أو التربية للمواطنة على العناصر والجوانب المتعلقة بالهياكل والمؤسسات التنفيذية المرتبطة مباشرة بصانع القرار مثل وزارات الداخلية والتعليم والصحة والخارجية من حيث بيان وشرح وظائفها وخضوعها لهيمنة ومتابعة وإشراف الملك فى النظامين البحرينى والأردنى ولاختصاصات وإدارة رئيس الوزراء المنتخب فى العراق ؛ وتجاهلت هذه المقررات تماما بيان وظائف وطرائق تشكيل ونظم عمل أو آليات شغل المؤسسات والأجهزة النيابية أو التشريعية بمختلف مسمياتها فى دول الدراسة الثلاث ومجلس الأمة والجمعية الوطنية ومجلس النواب ....وغيرها ؛ كما امتد التجاهل إلى دور وأجهزة المؤسسة القضائية بما فيها المحاكم ودور العدالة بمختلف درجاتها وصولا للمحكمة العليا أو المحكمة الدستورية العليا المختصة بمراجعة دستورية وسلامة التشريعات والقوانين ودقة ونزاهة تطبيقها على الجميع وفقا لمبدأ أو لركيزة سيادة القانون بتطبيقه على الجميع بدون تمييز أو تفرقة بسبب اللغة أو الدين أو الجنس أو الأصل والوضع الاجتماعى والعائلى .

ومن أسف قيام واضعى محتوى ومنهج التربية الوطنية أو التربية للمواطنة فى دولتى البحرين والأردن بربط مبدأ وسيادة القانون وتحقيق العدالة بين جميع المواطنين بشخص ووجود الحاكم/ الملك فى منصبه وهو ما يعكس رؤية قاصرة فى أن الحفاظ وتحقيق العدالة يتعلق بجسد وشخص الحاكم واستمراره فى الحكم وبالتالى فإن استمرار هذا الحاكم فى الحكم بعيدا عن شرعية الانتخاب والاختيار الشعبى له يتعلق بمصدر أفضل للشرعية – من وجهة نظر واضعى هذه المقررات – هى شرعية الإنجاز فى محراب العدالة وتمكين المواطنين من الحصول على حقوقهم القانونية فى ساحات القضاء. ولاشك أن هذه الدراسة تتفق مع ما ذهبت إليه كثير من الدراسات المتخصصة من استمرارية اعتبار بعض المناهج الدراسية فى الوطن العربي مصدراً خصباً من مصادر السلطوية سواء فى المضمون كما أوضحنا وذلك ما تتسم به تلك المناهج فى مراحل إعدادها، وتنفيذها، وتقويمها، وتطويرها. ويكفى أن ننوه فى هذا الشأن إلى عدم إشارة أي من

الكتب الدراسية فى الدول محل الدراسة أو وثائق إعداد المناهج التى تصدرها إدارات ومراكز وضع وتطوير المناهج والمواد الدراسية – إلى أي دور لمنظمات وجمعيات حقوق الإنسان بما فيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التى أقامتها كثير من الدول العربية بالإضافة إلى عدم الاستعانة بممثلين للتلاميذ والطلاب أو مشاركتهم فى وضع وتطوير تلك المناهج . ناهيك عن – باستثناء تجربة البحرين – غياب دور المعلمين والمعلمات فى هذه العملية الحيوية من العملية التعليمية. إنّ غالبية– إن لم يكن كل– المعلمين الذين توكل إليهم مهمة تنفيذ المنهج يحرمون من ممارسة دور رئيس فى بنائه وتقويمه وتطويره، فهم يجبرون فى كثير من الأحيان على توصيل محتوى الكتب الدراسية بغض النظر عن كل ما لديهم من اقتناعات وآراء أو انتقادات وتحفظات واعتراضات وملاحظات عليه، وفى بعض الحالات يطلب منهم تدريس معلومات خاطئة أو غير دقيقة؛ مما يجعلهم أقل حماساً وانتماء ودافعية لعملهم، مما يضعف رضاهم عن مهنتهم وفشل وقصور المناهج الدراسية عن أداء الأهداف المرجوة منهاعموما وفى مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بصفة خاصة .

هـ) الاهتمام بحقوق بعض الفئات دون الفئات الأخرى : لوحظ عناية واضعى محتوى مقرر التربية الوطنية فى الدول الثلاث بالتوسع فى توضيح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبعض الفئات الخاصة فى المجتمع المرتبطة إما بالنوع والجنس كالمرأة والمعتمدة على السن أو المرحلة العمرية وهى المتعلقة بالأطفال ؛ وقد أفاضت هذه المناهج والمقررات كثيرا فى جهود الدولة ونظام الحكم القائم وبصفة خاصة النظم الملكية فى البحرين والأردن لتمكين المرأة والطفل من الحصول على حقوقهم فى مجالات : العمل والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والتى حظيت بعناية فائقة ومتابعة وإشراف وتوجيه مستمر من جلالة الملك فى البحرين والأردن ؛ وكشفت عملية تحليل مضمون محتوى مقرر التربية الوطنية أن مبعث وأسباب اهتمام الحكومة وعنايتها هو مراعاة والتزام المسئولين فى الدولتين لتوجيهات وارشادات الشريعة الاسلامية بهاتين الفئتين باعتبارها من الفئات الضعيفة التى يتعين مساندتها وعدم التطرق نائيا فى هذا الشأن لأية التزامات دولية واقليمية على الدولتين والتى من أبرزها الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل والاتفاقية الدولية المعنية بعدم التمييز ضد المرأة . ولم تتوجه هذه العناية والاهتمامات لفئات أخرى فى المجتمعات محل الدراسة والتى تجتذب الأيدى العاملة بأعداد كبيرة من الدول العربية مثل مصر والسودان وسوريا ولبنان وفلسطين للعمل فى كافة الوظائف الحرفية أو الفنية ؛ وبالتالى غاب الحديث تماما فى هذه المناهج والمقررات التعليمية عن حقوق المهاجرين والعمال الأجانب والتى تظل محل اهتمام وتركيز كثير من تقارير المنظمات والجمعيات الدولية والمحلية عن حالة حقوق الإنسان لهذه الفئة المحرومة من غالبية حقوقها الاقتصادية والاجتماعية وتدنى أوضاعها المعيشية فى هذه الدول لدرجة وصمها فى بعض الآحيان بـ " جرائم الاتجار فى البشر" والتمييز العنصرى الشديد . وهو ما نعتبره استمرار فى مواقف

وتوجهات هذه الدول الرافضة لتصويب وتصحيح وعالجة الانتهاكات الخاصة بحقوق هذه الفئة والتى تتعرض إلى جانب الأقليات الإثنية فى هذه الدول لانتهاك لكافة حقوقها الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب انتهاك الحقوق المقررة فى فئة الحقوق المدنية والسياسية لاسيما تلك الحقوق المتعلقة بحرية التنظيم النقابى والاجتماعى وحرية الرأى والتعبير وممارسة الشعائر والطقوس الدينية .

و) قصور الفهم والإدراك لدى واضعى المناهج بشأن مكانة حقوق الإنسان فى الشريعة الإسلامية : كشفت الدراسة عن مواجهة دولتى البحرين والأردن وبدرجة أقل دولة العراق مشكلات عديدة متعلقة بغموض محتوى ومفاهيم حقوق الإنسان مردها أو مبعثها استمرار وديمومة سيادة القراءة المحافظة لمصادر الشريعة الإسلامية والمرتكزة على إغلاق باب الاجتهاد؛ وبالتالى بروز التناقض بين التطورات الثقافية العالمية والخصوصية العربية والاسلامية، علاوة على استمرار الانقسام فى صفوف قيادات ورموز الحركة العربية لحقوق الإنسان على وجه الخصوص تجاه عدد من الحقوق التي اكتسبت الصفة أو الموافقة العالمية، وما تزال تفتقد القبول والرضا والشعبية فى الدول والمجتمعات العربية، وتتصل هذه الحقوق بمنظومة الحكم من سلطات تنفيذية وتشريعية ودور الشعب فى إدارتها من خلال ممثلين منتخبين منه إلى جانب وضع قيود أو أطر مصطعنة لتقييد حرية الرأى والعقيدة وحقوق المرأة وحقوق الأقليات الإثنية بزعم القصور عن تطبيق الشريعة الإسلامية بها ومدي اتساقها مع مبادئ حقوق الإنسان.

وقد ضاعف من الآثار والتداعيات السلبية السابقة في الثقافة السياسية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان تمسك شرائح من النخبة المثقفة العربية ومنها واضعى المناهج والمقررات التعليمية عموما ومقرر التربية الوطنية بصفة خاصة، بجدول أعمال يتمحور حول الهوية العربية والإسلامية ويأخذ شكل العداء للديمقراطية وحقوق الإنسان باعتبارها روافد للثقافة الغربية وأن هدفها–حسب البعض– يلتقي مع الأهداف الغربية الرامية إلى تفتيت المجتمعات العربية والإسلامية بدعوى الترويج الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفاقم من هذا الشعور المعايير المختلطة والمتناقضة التي تستخدمها الولايات المتحدة والدول الغربية " غير المسلمة" فى عمليتى النشر والدفاع عن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لذا لم يكن من المستغرب عدم مشاركة متخصصين أو رموز أو مهتمين بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان فى عملية إعداد مضمون أو محتوى موضوعات وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمناهج والمقررات التعليمية بدعاوى " عدم الوطنية والعمالة للدول الخارجية؛ والحصول على تمويل خارجى لتخريب منظومة القيم العربية والإسلامية " ؛ مع وضعهم فى محل الهجوم المستمر من جانب القائمين على تنفيذ الحملات الحكومية المنظمة لرفض والتشكيك فى محتوى ومضمون قيم حقوق الإنسان وما يسبقها أو يستتبعها من ممارسات ديمقراطية، وهو ما

أدى إلى قيام عدد من قيادات الحركة العربية لحقوق الإنسان خلال الفترة بين عامى ٢٠١٤ وحتى نهاية ٢٠٢٢ بإعادة وتعديل أولوياتهم بشأن تلك القضية المحورية وتبنى الدعوة إلى تطبيق الديمقراطية واحترام وتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان بوصفها مهمة يمكن تأجيلها لصالح التعبئة والتجييش الضروري لمواجهة المخططات الغربية – الأمريكية والأوروبية – تجاه الشعوب والدول العربية والإسلامية .

ز) تجاهل آثار وتداعيات التطورات السياسية العالمية والاقليمية العربية فى مقررات التربية الوطنية : كشفت الدراسة عن عدم إلمام معدو مقرر التربية الوطنية أو التربية للمواطنة فى دولتى الأردن والبحرين الإشارة أو التلميح للتطورات والتغيرات التى جرت على الساحتين العاملية والإقليمية العربية خلال الفترة بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٢٠ وما صحبها أو اقترن بها من زيادة الاهتمام بالممارسات الديمقراطية وتعزيز واحترام حقوق الانسان فى الدول النامية عموما والدول العربية بصفة خاصة ؛ وبالتالى اهتمام هذه المناهج بالتنويه والتوضيح أن مبعث الاهتمام بحقوق الإنسان هو البيئة الداخلية ممثلة فى العناية السامية للملك وولى عهده بتوطين والتوكيد على تمكين المواطنين من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية ؛ إلى جانب الدور المزدوج للشريعة الاسلامية وحمايتها وعنايتها بتوفير كافة الموارد والمتطلبات الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين من جانب ؛ علاوة على أنها الدين الرسمى والمعترف به فى الدولتين وبالتالى فإن أى إخلال أو تقصير أو ضعف فى تمكين المواطنين من حقوقهم يعد انتقاصا من مصدر الشرعية لنظام الحكم القائم فى الدولتين .

وقد اتجه مقرر التربية الوطنية فى العراق وجهة مغايرة لدولتى البحرين والأردن حيث وردت الإشارة وفى أكثر من موضع من محتوى منهج للصفين الدراسين بالمرحلة الإعدادية إلى التأثير الايجابى الذى خلفته التطورات السياسية العالمية والاقليمية على الدولة العراقية حيث تم التخلص من الرئيس الأسبق صدام حسين ونظامه السياسى المستبد والمنتهك لكافة الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين العراقيين بل وقيامه بعمليات تصفية ومجازر وإبادة جماعية لفئات ومجموعات من " المواطنين العراقيين " الشيعة والأكراد . وأرجع معدو منهج التربية الوطنية الفضل فى إدراج موضوعات الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى الجهود العراقية – دون التنويه للمساعى والجهود الأمريكية – فى عملية تطوير محتوى المناهج التعليمية عموما ومقرر التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية . لذا ليس من المستغرب تركيز المقررات والمناهج التعليمية عموما وتلك الخاصة بالتربية الوطنية والدراسات الاجتماعية بصفة خاصة على توضيح وشرح كثير من الحقوق المدنية والسياسية وتلاها حقوق المرأة والطفل ثم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية . ومع ذلك غاب عن هذه المقررات التعرض لأدوار المؤسسات السياسية التشريعية والقضائية فى حماية وتعزيز حقوق المواطنين ؛ علاوة على تجاهل جانب العمليات السياسية التى يقوم المواطنين باستخدام جانب من حقوقهم المدنية والسياسية فيها والتى من أبرزها العملية

الانتخابية وأدوار مؤسسات الدولة فيها ؛ بالإضافة إلى عملية المساءلة والرقابة لأداء المسئولين التنفيذيين من جانب الشعب الركيزة الرئيسية فى المنظومة الديمقراطية وحقوق الانسان .

٢- مقترحات وتوصيات الدراسة ؛ والتى يمكن تقسيمها وفقا لمجال ونطاق كل منها على النحو التالى :

أ- توصيات عامة: تتعلق هذه التوصيات بتحسين البيئة السياسية الوطنية بحيث تصبح بيئة مواتية وأكثر ايجابية وتفاعلا فى عملية نشر الثقافة الديمقراطية واحترام وتعزيز حقوق الإنسان عموما وفى المناهج والمقررات الدراسية على وجه الخصوص ؛ وذلك بالنظر فى تنفيذ المقترحات والتوصيات التالية :

١) إقامة العلاقات داخل الدولة وبين مؤسساتها على أسس من التفاهم، والتحاور، والاحترام المتبادل، بعيداً عن القهر، والإذعان، والعنف، والتركيز على استخدام أساليب الثواب والمكافأة والتشجيع، والتعزيز فى التنشئة الاجتماعية. واشاعة جوّ من الأمن والحرية فى جنبات المجتمع ومؤسساته. وتحقيق الإصلاح السياسي عبر إنجاز المشاركة الاجتماعية الواسعة فى عملية اتخاذ القرارات السياسية، وصيانة الحقوق والحريات السياسية. والعمل على تطوير المناهج والمقررات الدراسية بأهدافها، وبنيتها وأساليبها بتنويع طرق التدريس بدلاً من الاعتماد على طريقة واحدة هى التلقين. و التخلّى عن اعتبار المنهج الدراسي مجرد كتب مدرسية، والنظر إليه على أنه إطار شامل للمعارف والخبرات والمهارات. و تنويع وسائل التقويم بدلاً من تبنى وسيلة واحدة رئيسية هى الامتحان. وإعادة النظر في بناء المادة الدراسية، وتطوير مناهج تقنية المعلومات، وتحقيق عناصر التشويق والجذب من خلال تنوع المواد التعليمية. إعادة النظر في بناء المادة الدراسية، وتطوير مناهج تقنية المعلومات، وتحقيق عناصر التشويق والجذب من خلال تنوع المواد التعليمية.

٢) التأكيد على حقوق المواطنين المدنية والسياسية بغض النظر عن اللون أو العرق. أو النوع أو المكانة أو مستوى الدخل أو المهنة أو السنّ من أجل توفير أسس ومتطلبات التفاعل السليم والمتناسق للفرد والمجتمع في سياق العملية الديمقراطية، ويستهدف قبل ذلك تنمية شخصية الفرد وإحساسه بذاته وبكرامته وبقدرته على الإنجاز والتمتع بجميع حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة، وعلى قاعدة الإنصاف مع غيره من أفراد المجتمع.

٣) ترسيخ قيم الديمقراطية والحرية داخل المؤسسات التعليمية وخارجها من خلال الممارسة و المشاركة السياسية؛ و تنمية قيمة حرية التفكير والإبداع في شتى مجالات الثقافة؛ والعمل عل نشر ثقافة الديمقراطية بالمدرسة من خلال عقد ندوات وورش عمل يشارك فيها شخصيات عامة، ومناقشة القضايا المجتمعية والعالمية العامة وتلك التي ترتبط بالقضايا التعليمية. وضرورة العناية بتوفير المعلم الديمقراطي من خلال تدريب المعلمين على ممارسة السلوك الديمقراطي والمشاركة

الإيجابية بالمؤسسة التعليمية، والوعي بقيم وقضايا الديمقراطية، وهو ما يستلزم وجود مناخ تعليمي يسمح بالمشاركة وحرية التفكير وتحمل المسئولية.

٤) ضرورة العمل فى المؤسسات التعليمية على ترسيخ قيمة الحوار واحترام الرأي الآخر والثقافات الأخرى. وتكوين العقلية الإيجابية والمتفتحة والقادرة على التعامل والتعايش في عالم متعدد الثقافات.

٥) ضرورة التنويه عن كل أشكال المشاركة السياسية فى الدولة بما تتضمنه من تفاعل مع المجتمعات المحلية والقومية والعالمية. مما يؤدى إلى تغيرات إيجابية في اتجاهات الطلاب وسلوكياتهم ومواقفهم من الآخر ؛ والتقليل من انفصالهم وعزلتهم عن المجتمع، في الوقت الذي تزيد فيه مشاركتهم في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع؛ والحد من السلوك العنيف للطلاب وتقليل حدة العنف من خلال تعليم الأفراد تقبل الآخر وترسيخ قيم التسامح ورفع مستوى المشاركة السياسية والعمل الجماعي والتعاوني. علاوة على زيادة وعي الطلاب بالأزمات السياسية والديمقراطية في المجتمع والعالم بأسره.

ب- توصيات خاصة بتطوير محتوى مقرر التربية الوطنية لغرس قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان : نظرا لما تنطوى عليه المرحلة الاعدادية فى التعليم العام من ضرورة تعليم النشء القيم والسلوكيات الصحيحة لذا يتعين الإهتمام بتنمية قيم االديمقراطية وحقوق الانسان لما لها من تأثير على الطفل فكرياً و وجدانياً و سلوكياً و اجتماعياً و سياسياً من خلال إثراء معرفته بذاته ، وحقوقه ، وواجباته ضرورة الاستعانة بالمواد المرئية والمصورة فى تطوير وتحسين محتوى كتب التربية الوطنية من قيم الديمقراطية وحقوق الانسان وبما يضمن تحقيق مايلى([١٢٣]) :

١) تضمين المحتوى القيم والمهارات الديمقراطية، وتحويل تلك المعارف إلى أنشطة وممارسات من خلال الأنشطة الصفية واللاصفية، والإعتماد على الكثير من الوسائل الفنية مثل الرسوم والصوت، والحركة والألوان وتنمية مهارتى الإستماع ، والقراءة وتعلم الكثير من آداب السلوك ، والقيم ، والأخلاق.

٢) خلق مشاركات وأخذ ردود الأفعال حول القصص السابقة التي تم عرضها.

٣) توفير الصور والفيديوهات المبسطة والجاذبة اللازمة لترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان لدى الأطفال.

٤) تدريب الطلاب على ممارسة هذه الحقوق عن طريق تقسيمهم لمجموعات – تبادل للأدوار – مناظرات مبسطة ونقاشات – احترام الآخر والإنصات له. و يطلب من المتدربين البحث عن بعض الأمثلة للحقوق التي يود التمتع بها وكيفية اكتسابها واحترامها.

٥) تنظيم عمل أنشطة في أماكن عامة يعرض فيها الطلاب ما تم اكتسابه من مهارات احترامهم لحقوق الإنسان ثم مشاركتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

٦) العناية بتضمين الآثار والتداعيات الايجابية للتطورات الدولية والاقليمية والمحلية الخاصة بالدبمقراطية وحقوق الانسان فى مقررات التربية الوطنية والتربية للمواطنة والدراسات الاجتماعية وفقا للمستويات والجوانب التالية :

أ) المعرفة والفهم: بحيث تتضمن الموضوعات التالية: التعريف بحقوق الإنسان، والفروق القومية والإقليمية والعرقية والدينية، خصائص النظام السياسي، وأشكال الديمقراطية، والمجتمع الدولي ومؤسساته.

ب) مهارات الاتصال: تتضمن مهارات التفكير في القيم المتعلقة بالتسامح وقبول الآخر فى القضايا السياسية والأخلاقية والروحية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال اكتساب مهارات تحليل المعلومات وتحديد مصادرها، والمشاركة في المناقشات والمناظرات.

جـ) مهارات المشاركة والعمل المسئول: تتضمن مهارات الحوار والتفاوض حول اتخاذ القرار، والمشاركة المسئولة في أنشطة المجتمع المدرسي وفي مشروعات تنمية المجتمع المحلي والإقليمي والدولي في إطار فرق عمل تعكس التنوع الثقافي والسياسي على كل هذه المستويات.

هوامش الدراسة:

١) هناك عدة دراسات تناولت تأثير العامل الدولى عموما والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى بصفة خاصة على تحسين وتطوير المناهج التعليمية العربية كأحد محاور سياستها للإصلاح السياسى وإعادة بناء الدولة العربية من أبرزها ما يلى : د.سعد الدين ابراهيم(محرر)؛ **مستقبل النظام العالمى وتجارب تطوير التعليم**، منتدى الفكر العربى؛ عمان. ١٩٨٩. ص ص.١٢-١٤. وكذلك : داليا أنور حمادة عراقى ؛ **المعونات الأمريكية كاداة لنشر الديمقراطية فى الخارج فى الفترة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠١٢ : دراسة حالة مصر** ؛ اطروحة دكتوراه- جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. ٢٠١٧.

٢) هناك عدة دراسات فصلت فى الخطط والسياسات والبرامج التى نفذتها الولايات المتحدة فى العراق بهدف توطيد الحكم الديمقراطى واحترام وتعزيز حقوق الإنسان من أبرزها : أريك ديفيس؛ **استراتيجيات لدعم الديمقراطية فى العراق : تقرير خاص رقم ١٥٣**؛ الناشر: معهد دراسات السلام الأمريكى ؛ نيويورك ، أكتوبر ٢٠٠٥. ص ص. ١-٢٥ .ww.usip.org in: 10/11/2021. وكذلك : محمد فايز فرحات؛ **الاحتلال وإعادة بناء الدولة دراسة مقارنة لتجارب ما بعد الحرب العالمية الثانية وما بعد الحرب الباردة**؛ رسالة دكتوراه غير منشورة ؛ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ؛ جامعة القاهرة؛ القاهرة . ٢٠١٣.

٣) عالجت عدة دراسات تأثيرات وتداعيات ثورات الربيع العربى على الحالة الثقافية فى العالم العربى عموما وعلى العملية التربوية من أهمها مايلى: د.مفيدة حمود إبراهيم ؛ **أزمة التربية فى الوطن العربى** ، دار مجدلاوى؛ عمان. ١٩٩٩ . ص ص .٢٩-٣١. وكذلك مصطفى كامل السيد؛" الديمقراطية والدولة " ؛ **مجلة الديمقراطية** ؛ العدد (٥٦) ؛ أكتوبر ٢٠١٤. ص ص.١٥-١٧؛ وكذلك: أميرة محمد راكان العجمى؛ مفهوم الإصلاح كمحدد للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتى جورج دبليو بوش؛ رسالة ماجستير غير منشورة ؛ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ؛ جامعة القاهرة؛ القاهرة . ٢٠١٠. وهناك أيضا : - جون آر برادلي؛ ما بعد الربيع العربي؛ ترجمة شيماء عبد الحكيم طه ؛ الطبعة الأولى ؛ الناشر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة؛ القاهرة ؛ ٢٠١٢ . ص ص . ٧-١٨ و١٤٧-١٦٢.

٤) نوهت عدة دراسات إلى أهمية المناهج التعليمية فى عملية التنشئة السياسية عموما وإلى أهمية منهج أو مقرر التربية الوطنية بصفة خاصة ؛ ومن أهم وأبرز الدراسات التى تم الرجوع إليها فى هذا الشأن ما يلى : لؤى أحمد خويله وابراهيم عبد القادر القاعود؛ واقع كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية في الأردن؛ **مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية (الأردن)** ؛ المجلد ٢٨ ؛ العدد ١؛ ٢٠٢٠. ص ص . ٨٥٣-٨٦٧. و د. عارف الجابور ؛ مدى تحقق

الأهداف العامة للتربية الوطنية والاجتماعية : دراسة وصفية فى مراحل العليم العربى ؛ **المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية (الأردن)** ؛ العدد ١ – ٣٠ شباط ٢٠٢٠ . ص ص. ٥٥– ٨٤. ود. نضال محمد الزيون ود. مأمون سليم الزيون و د. حمزة على الخوالدة ؛ دور مادة الثقافة الوطنية في تنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى طلبة الجامعات؛ **مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية (الأردن)** ؛ المجلد ٢٨ ؛ العدد ٤؛ ٢٠٢٠. ص ص . ٦٤٧–٦٦٠. و محمد أحمد محمد مقدادي؛ مدى تضمين كتب التربية الوطنية والمدنيّة في المرحلة الأساسية العليا لمفاهيم اللجوء في الأردن؛ **مجلة العلوم التربوية والنفسية**؛ المجلد ٤، العدد . يناير ٢٠٢٠ . ص ص. ٩٦–١٠٦.

٥) عمرو محمد صبحى أحمد عبد الله؛ **الشباب المصرى والديمقراطية بعد ثورة ٢٥ يناير: دراسة ميدانية**؛ أطروحة ماجستير فى العلوم السياسية بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية؛ جامعة القاهرة ؛ القاهرة ؛ ٢٠١٩.

١٣) إيمان سلامة محمود على؛ **فاعلية برنامج إثرائى مقترح فى تنمية ثقافة الديمقراطية لمادة الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسى**، أطروحة دكتوراه بمعهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، القاهرة ، ٢٠١٢.

٧) رائد حامد علوان؛ **تطوير منهج التربية الوطنية فى ضوء أبعاد حقوق الانسان و أثره فى تنمية التحصيل و التسامح لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة بالعراق**؛ أطروحة دكتوراه ؛ كلية الدراسات العليا للتربية ؛ جامعة القاهرة ؛ القاهرة ؛ ٢٠١٩.

٨) محمد عارف ثنيان الشمرى؛ **تطوير منهج الدراسات الاجتماعية فى ضوء ثقافة المواطنة و أثره فى تنمية مفاهيم الوحدة الوطنية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بدولة الكويت** ؛ أطروحة دكتوراه ؛ كلية الدراسات العليا للتربية؛ جامعة القاهرة ؛ ٢٠١٦.

٩) د.عبدالواحد عبدالله يوسف ، **حالة وتطور تعلم وتعليم الكبار فى الدول العربية ٢٠٠٩: تقرير توليفى إقليمى** ، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية ؛ بيروت ، ٢٠١٠، ص ص .٢٧–٣٣.

١٠) من أبرز الدراسات فى هذا الشأن دراسة: عمر نصير مهران رضوان؛ " الممارسات الديمقراطية وسلوكيات المواطنة التنظيمية لدي معلمي مدارس التعليم الثانوي العام في جمهورية مصر العربية"؛ **مجلة الإدارة التربوية**؛ العدد السادس والعشرون؛ ابريل ٢٠٢٠ . ص ص. ٢٥٧–٣٤٤. وكذلك: عبد السلام نوير؛ " الثقافة السياسية للمعلم : دراسة ميدانية "؛ **مجلة الديمقراطية** ؛ العدد (٨)؛ خريف ٢٠٠٢. ص ص.١١٩–١٣٤.

١١) للمزيد من المعلومات والضوابط وآليات العمل يمكن الرجوع إلى : اليونسكو ، **التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ٢٠١٠: السبيل لإنصاف المحرومين**، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة؛ باريس، ٢٠١٠، ص ص .٥٦–٧٤.

١٢) رتشارد داوسن وآخرون؛ **التنشئة السياسية : دراسة تحليلية**؛ ترجمة : مصطفى عبدالله خشيم ومحمد المغربي، (طرابلس: جامعة قاريونس)، ١٩٩٨. ص١٦.

١٣) تم الرجوع للكثير من هذه التعريفات فى عدة مصادر من أبرزها مايلى :

- Uche Bright Odoemelam and Ebiuwa Aisien , POLITICAL SOCIALIZATION AND NATION BUILDING:THE CASE OF NIGERIA, **The European Scientific Journal**, Vol 9 No 11 (2013): https://eujournal.org/index.php/esj/article/view/978

-Seyma Dagistan ,**RETHINKING YOUTH POLITICAL SOCIALIZATION: THE RELATIONSHIP OF YOUTH CIVIC PARTICIPATION TO EMOCRATIC SCHOOLING PROCESSES AND DEMOCRATIC POLITICAL CONTEXTS,** A Dissertation in Educational Theory and Policy, Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy , The Pennsylvania State University ,May 2022.

- Mayne, Quinton and Armen Hakhverdian. "Education, Socialization, and Political Trust" in: Sonja Zmerli and Tom van der Meer (ed.), **Handbook on Political Trust,** Edward Elgar Publishing, London, 2016. Pp. 133-172.

١٤) د. علي الدين هلال و د.كمال المنوفي (محرران) ، **التعليم والتنشئة السياسية في مصر**، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية) ، ١٩٩٤. ص ص١٦–١٧.

١٥) جون دكت، **علم النفس الاجتماعي**؛ ترجمة:د.عبدالمجيد صفوت، (القاهرة: دار الفكر العربي) ،٢٠٠٠. ص . ٢٩.

١٦) المرجع السابق ..... ص١٣٧.

١٧) د. على الدين هلال ود. كمال المنوفى (محرران) ، **التعليم والتنشئة السياسية في مصر**.....مرجع سابق، ص١٧. وأيضا: د.عمر نصير مهران رضوان؛ "الممارسات الديمقراطية وسلوكيات المواطنة التنظيمية لدي معلمي مدارس التعليم الثانوي العام في جمهورية مصر العربية"؛ **مجلة الإدارة التربوية**؛ العدد السادس والعشرون– ابريل ٢٠٢٠. ص ص. ٢٥٨– ٣٤٤.

١٨) د. عبدالمنعم المشاط، **التنمية السياسية في العالم الثالث : نظريات وقضايا**،(العين : مؤسسة العين) ، ١٩٨٨. ص٢٦٧. وأيضا: د. كمال المنوفي ، " التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت : تحليل مضمون المقررات الدراسية" ، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد ٩١، ١٩٨٨. ص ص. ٣٧–٣٨.

[١٩]) يرى عدد كبير من المتخصصين فى مجال حقوق الإنسان أن من مظاهر تهديد الديمقراطية التعدي على حقوق الإنسان، وانعدام فرص التمكين للجميع، وفرض قيود على المشاركة، وضعف النقاش العام أو غيابه...." ؛ لذا فإن مجلس حقوق الإنسان انتهى بعد اجتماعات ودراسات مستفيضة فى قراره ٣٦/١٩ إلى أن: " الديمقراطية أمر حيوي لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها ....(الفقرة ٤) ، ومشددا على أن الدول ضامنة للديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون وتتحمل المسؤولية عن إعمالها بالكامل (الفقرة ١٢) ؛ وهو ما يعنى أن " الديمقراطية تشمل احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما يضمن التعبير الحر عن إرادة الشعب، وكذلك احترام سيادة القانون، والفصل بين السلطات، واستقلالية القضاء، والشفافية والمساءلة في الإدارة العامة وفي صنع القرارات، ووجود وسائط إعلام حرة ومستقلة وتعددية....." للمزيد يمكن الرجوع إلى : مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ؛ " التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية وسيادة القانون من منظور حقوق الإنسان "؛ فى : **التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية**؛ الدورة الثانية والعشرون؛ نيويورك ؛ ديسمبر ٢٠١٢ .

[٢٠]) للمزيد يمكن الرجوع إلى : صالح الخثلان ؛ " تأثير الانتقال الديمقراطى على حقوق الإنسان "؛ **مجلة الديمقراطية** ؛ العدد(٥٥)؛ يوليو ٢٠١٤. ص ص. ١٠–١٤.

[٢١]) ابراهيم الغزاوى ؛" التحدى الديمقراطى بين المواطن والدولة "؛ **مجلة الديمقراطية**؛ عدد ٥٥؛ يوليو ٢٠١٤. ص ص.٧٤–٧٦.

[٢٢]) تجدر الإشارة إلى أن المجلس الدولى لحقوق الإنسان في مارس ٢٠١٢، قراراً بعنوان "حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون"، حيث أكد على أن الديمقراطية والتنمية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي مسائل مترابطة وتعزز بعضها البعض. وفي مارس ٢٠١٥، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار ١٤/٢٨، الذي أنشأ بموجبه منتدى حول حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، لتوفير منصة لتعزيز الحوار والتعاون بشأن القضايا المتعلقة بهذه المجالات. راجع فى ذلك: ماسيمو توماسولي(محرر)، **الديمقراطية وحقوق الإنسان: دور الأمم المتحدة**؛ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة للمفوض السامى لحقوق الإنسان؛ جنيف ؛ ٢٠١٨ . ص ص. ٧–١١.

[٢٣]) شادية فتحى ؛ " الديمقراطية .... منظومة قيمية ونظام للحكم " ؛ **مجلة الديمقراطية** ؛ عدد ٥٥ ؛ يوليو ٢٠١٤. ص ص .٧٨–٧٩.

[٢٤]) للمزيد حول تعريفات حقوق الإنسان وتطور توثيقها وتضمينها فى اتفاقات دولية يمكن الرجوع : رضا محمد هلال ؛ **فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان**؛ رسالة دكتوراه فى العلوم السياسية؛ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ؛ جامعة القاهرة ؛ القاهرة؛ ٢٠١٤. ص ص.٣٣–٣٧.

[٢٥]) تم الرجوع للنصوص الكاملة الكاملة للاتفاقات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان فى : كمال المنوفى؛ **أطلس حقوق الإنسان** ؛ برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان ؛ جامعة القاهرة ؛ القاهرة ؛ ٢٠١٢. وايضا محمود شريف بسيونى وآخرون ؛ **الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان : المجلد الأول والمجلد الثانى** ؛ دار الشروق ؛ القاهرة . ٢٠٠٣

[٢٦]) رمزي أحمد مصطفى عبد الحي؛ الديمقراطية والتربية ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة؛ **مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية**؛ المجلد السادس ، العدد الثالث. ٢٠٠٧ . ص. ٥. وكذلك : د. عارف مفلح الجابور؛ التربية الوطنية : مفهومها وأهميتها وأهدافها وطرق تدريسها؛ **المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية** ؛ العدد الخامس ؛ شباط ٢٠٢٠ . ص ص .١٤٣–١٩٧.

[٢٧]) كمال نجيب؛" التعليم والمشاركة السياسية" ؛ **مجلة الديمقراطية** ؛ العدد (٨) خريف ٢٠٠٢. ص ص.٩٧-١٠٤. وكذلك : عبد الكريم عبد الله الخياط؛ " بحث تحليلي حول أبرز توجهات مناهج المواد الاجتماعية في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في ضوء وثيقة الأهداف العامة للتربية والأسس العامة للمناهج في دول الخليج العربية"؛ **مجلة رسالة الخليج العربي**؛ العدد (٩٢) ٢٠٠٤. و موقع وزارة التربية والتعليم فى البحرين على الإنترنت: http://www.moe.gov.bh

وأيضا : مشروعات تطوير التعليم الأساسى فى البحرين. http://www.moe.gov.bh/projects.aspx

[٢٨]) على سبيل المثال تضمن الدستور المصري الصادر عام٢٠١٤ من المادة ١٩ حتى المادة ٢٥ نصوصا تشابه كثيرا الحقوق والحريات المذكورة فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق المرأة والطفل... راجع فى ذلك: **دستور جمهورية مصر العربية** ٢٠١٤ ؛ المطابع الأميرية ؛ القاهرة ؛ ٢٠٢٠.

[٢٩]) اعتمد الباحث في عرض تجارب مملكة البحرين على المصادر التالية:

– موقع وزارة التربية والتعليم فى مملكة البحرين. http://www.moe.gov.bh

– مشروعات تطوير التعليم الأساسى فى البحرين http://www.moe.gov.bh/projects.aspx

[٣٠]) –ناجي هاشم الهاشم، **التربية للمواطنة للصف الأول الإعدادي**؛ المطبعة الشرقية، المنامة ؛ ٢٠١٠. غلاف الكتاب. ص ص. ٧-٨

[٣١]) –ناجي هاشم الهاشم ، **التربية للمواطنة للصف الأول الإعدادي** ..... المرجع السابق؛. ص ص. ٧-٨

[٣٢]) المرجع السابق، ص١٤

[٣٣]) المرجع السابق، ص٢٧

[٣٤]) المرجع السابق، ص٣٨

[٣٥]) المرجع السابق، ص ص ٢٤-٢٧

[٣٦]) المرجع السابق، ص٣١

[٣٧]) المرجع السابق، ص٣٠

[٣٨]) المرجع السابق، ص٤٥،٤٠،٣٩

[٣٩]) المرجع السابق، ص٤١

[٤٠]) المرجع السابق، ص٣٦

[٤١]) المرجع السابق، ص٤١

[٤٢]) المرجع السابق، ص٤٥

[٤٣]) المرجع السابق، ص٢٥

[٤٤]) المرجع السابق، ص٤٥

[٤٥]) المرجع السابق، ص٢٩

[٤٦]) المرجع السابق، ص٢٧

[٤٧]) المرجع السابق، ص٢٩

[٤٨]) المرجع السابق، ص٣١

[٤٩]) المرجع السابق، ص٣٢

[٥٠]) المرجع السابق، ص٣٤

[٥١]) المرجع السابق، ص٢٨

[٥٢]) المرجع السابق، ص٢٩

[٥٣]) خالد عبد الله الخاجة وآخرون ، **التربية للمواطنة للصف الثاني الإعدادي** ؛ المطبعة الشرقية ، ط١، المنامة؛ ٢٠١١. ص ص١-٢

[٥٤]) المرجع السابق؛ ص ص٧-٨

[٥٥]) المرجع السابق، ص ص٧١-٧٣

[٥٦]) المرجع السابق، ص٥٥

[٥٧]) المرجع السابق، ص٦٢

[٥٨]) المرجع السابق، ص١٨، ٢٠
[٥٩]) المرجع السابق، ص ص ٥٢- ٥٣
[٦٠]) المرجع السابق، ص٦٥
[٦١]) المرجع السابق، ص٥٣
[٦٢]) المرجع السابق، ص٢٥
[٦٣]) المرجع السابق، ص٦٩
[٦٤]) المرجع السابق، ص٦٥
[٦٥]) المرجع السابق، ص٦٥
[٦٦]) المرجع السابق، ص٦٤
[٦٧]) المرجع السابق، ص٦٤
[٦٨]) المرجع السابق، ص٦٥
[٦٩]) المرجع السابق، ص٦٤
[٧٠]) المرجع السابق، ص٦٣
[٧١]) المرجع السابق، ص٥٢
[٧٢]) طارق عبدالرحيم الضمور وأخرون، **التربية الوطنية والمدنية الصف السابع** (عمان: وزارة التربية والتعليم، إدارة المناهج والكتب المدرسية، ط١، ٢٠٠٧) ، ص. ٥.
[٧٣]) المرجع السابق ؛ صفحة الغلاف.
[٧٤]) المرجع السابق؛ ص.٩
[٧٥]) المرجع السابق؛ ص.١٧
[٧٦]) المرجع السابق؛ ص.١٨
[٧٧]) المرجع السابق؛ ص.٢٩و ٣١و٢٣و٤٥و٤٩
[٧٨]) المرجع السابق؛ ص.٥١
[٧٩]) المرجع السابق؛ ص.٥٢
[٨٠]) المرجع السابق؛ ص.٥٦
[٨١]) المرجع السابق؛ ص.٦٢
[٨٢]) المرجع السابق؛ ص.٢٤
[٨٣]) المرجع السابق؛ ص.٢٤و٢٥
[٨٤]) عبد الكريم أحمد جرادات وأخرون، **التربية الوطنية والمدنية: الصف الثامن** (عمان: وزارة التربية والتعليم، إدارة المناهج والكتب المدرسي، ط١، ٢٠٠٧) ، ص ص. ٥-٦ .
[٨٥]) المرجع السابق؛ صفحة الغلاف .
[٨٦]) المرجع السابق؛ ص.٣٢
[٨٧]) المرجع السابق؛ ص.٢٥
[٨٨]) المرجع السابق؛ ص.٢٦
[٨٩]) المرجع السابق؛ ص.٤٣و٤٤
[٩٠]) المرجع السابق؛ ص.٥٧و٥٨
[٩١]) المرجع السابق؛ ص.٣٢
[٩٢]) المرجع السابق؛ ص.٣٥
[٩٣]) المرجع السابق؛ ص.٣٨
[٩٤]) المرجع السابق؛ ص١٢و ص.١٤
[٩٥]) المرجع السابق؛ص ٤٠ وص.٤١
[٩٦]) المرجع السابق؛ ص.٦٤
[٩٧]) المرجع السابق؛ ص.٥٥

[٩٨]) جلال عبد الرزاق وآخرون ، **التربية الوطنية والإجتماعية: للصف الأول المتوسط** (بغداد :وزارة التربية ، المركز التقني لأعمال ما قبل الطباعة ، ٢٠١٣) ص ص. ٥و٦

[٩٩]) المرجع السابق ؛ صفحة الغلاف.

[١٠٠]) المرجع السابق ؛ ص ص ١٣-٢١

[١٠١]) المرجع السابق ؛ ص. ١٠.

[١٠٢]) المرجع السابق؛ ص. ١٢.

[١٠٣]) المرجع السابق ؛ ،ص ٢٢

[١٠٤]) المرجع السابق،ص ٤٩

[١٠٥]) المرجع السابق،ص٤٥

[١٠٦]) المرجع السابق ؛ ص ص.٧-١٠

[١٠٧]) المرجع السابق ؛ ص ص.٢٢-٢٥

[١٠٨]) المرجع السابق ؛ ص.٣٢

[١٠٩]) المرجع السابق ؛ ص.٣٢و٣٩

[١١٠]) المرجع السابق ؛ ص ص. ١٩ و٢٠.

[١١١]) المرجع السابق،ص ص ٥٠-٥١

[١١٢]) المرجع السابق؛ ص.٦٣

[١١٣]) جلال عبد الرازق وآخرون ، **التربية الوطنية والإجتماعية للصف الثاني المتوسط** (بغداد : وزارة التربية ، المركز التقني لأعمال ما قبل الطباعة ، ط٧، ٢٠١٢)، ص ص. ٧و٨

[١١٤]) المرجع السابق ؛ صفحة الغلاف

[١١٥]) المرجع السابق ؛ ص ص . ٩و١٦

[١١٦]) المرجع السابق ؛ ص ص٤٧-٥٦

[١١٧]) المرجع السابق ؛ ص.٤٣

[١١٨]) المرجع السابق ؛ ص ص١٥-١٦

[١١٩]) المرجع السابق؛ ص ص. ٩و١٠

[١٢٠]) المرجع السابق ؛ ص.٤٣

[١٢١]) المرجع السابق؛ ص ص. ٢٣و٢٤.

[١٢٢]) المرجع السابق ؛ ص ص. ٤٤-٤٥.

[١٢٣]) تم الاعتماد فى ذلك على عدة دراسات متخصصة فى هذا الشأن منها : هبة عبدالمجيد عبدالله أحمد ، **برنامج قائم على القصص الإلكترونية التفاعلية لتنمية قيم المواطنة ومبادئ الديمقراطية لطفل الروضة**؛ رسالة دكتوراه ؛ كلية التربية للطفولة المبكرة؛ جامعة القاهرة؛ القاهرة . ٢٠١٧. ص ص. ٢١٩-٢٢٠. و إيمان سلامة محمود على؛ **فاعلية برنامج إثرائى مقترح فى تنمية ثقافة الديمقراطية لمادة الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسى**؛ أطروحة دكتوراه ؛ معهد الدراسات التربوية؛ جامعة القاهرة ؛ القاهرة ؛ ٢٠١٢. ص ص. ٣١٥-٣١٧. و دراسة رائد حامد علوان ؛ **تطوير منهج التربية الوطنية فى ضوء أبعاد حقوق الانسان و أثره فى تنمية التحصيل و التسامح لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة بالعراق**؛ أطروحة دكتوراه ؛ كلية الدراسات العليا للتربية ؛ جامعة القاهرة ؛ القاهرة ؛ ٢٠١٩. ص ص. ١٣٤-١٣٦. و ماجدة راجح هديف البقمى؛ **تصور مقترح لتضمين بعض مفاهيم حقوق الانسان فى منهج الجغرافيا لطالبات المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية**؛ أطروحة ماجستير؛ معهد الدراسات التربوية؛ جامعة القاهرة ؛ القاهرة ؛ ٢٠١٠. ص ص.٢٠٨-٢٠٩. و محمد عارف ثنيان الشمرى؛ **تطوير منهج الدراسات الاجتماعية فى ضوء ثقافة المواطنة و أثره فى تنمية مفاهيم الوحدة الوطنية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بدولة الكويت** ؛ أطروحة دكتوراه ؛ كلية الدراسات العليا للتربية؛ جامعة القاهرة ؛ ٢٠١٦. وإيمان مرزوق؛حقوق الإنسان ما بين التربية و الشعار..: مقترح تطبيقي؛ **مجلة حقوق الإنسان**؛ هيئة الاستعلامات ؛ القاهرة . أكتوبر ٢٠١٩. ص ص. ٢٨-٣٠. وحامد عمار وصفاء أحمد 2012 (محرران)، **المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين في القرن الحادي والعشرين :ديمقراطية التعليم لمجتمع ديمقراطي**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ص380 . وكذلك : محمد منير مرسي ؛ "ديمقراطية التربية والتعليم"، **مجلة التربية والتعليم** (القاهرة) العدد ٤٠ .٢٠٠٦، ص ٣٤ – ٣٥.